# إهداء

إلى من غرس بذرة العلم وحب التعلم في نفسي، ثم تعاهدها بالرعاية حتى نمت على سوقها تؤتي أكلها بإذن ربها . . .إلى من أحمل اسمه بكل افتخار . .والدي العزيز عبدالجليل رعاك الله . .أرجو من الله أن يمد في عمره ليرى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار .

إلى جنتي في الدنيا و الأخرة و رفيقتي في الكفاح العلمي . .اليك أيتها العطوف الطاهرة . . لك حبيبتي أنحني بكل فخر و أهديك الشرف الأكبر في هذا العمل . . راجيا من الله أن يعوضك عذاب العمر . . . والدتي الغالية رعاها الله .

إلى حرمي المصون، و زوجتي الغالية . . . رفيقة الدرب و النضال . . . والتي طالما انتظرت بشوق انجاز هذا البحث .

إلى كل أخوتي . . و أفراد العائلة . . و كل الأقارب . . و كل الاصدقاء

إلى كل من هو أهل للتقدير و الاحترام و الاهداء .

عبد الكريم أوذيني

إن المقصود من هذه الدراسة هو تحديد العلاقة بين الصادرات الزراعية والنمو الاقتصادي في الجزائر، ثم التعريج إلى ما قد يشكل في المستقبل أهم مصدر للصادرات الغير نفطية في الجزائر، حيث يعتبر القطاع الزراعي قطاع مهم جدا بالنسبة للاقتصاد الجزائري، والبحث عن ترقية الصادرات خارج المحروقات اختيارا قديما نسبيا إن لم يكن حلما يراود أغلب الحكومات، حيث أدرجته سلطة إعادة الهيكلة ضمن منطق الاكتفاء الذاتي والاستقلال الاقتصادي.

والجزائر هي الاخرى بما تحتويه من خيرات طبيعية وثروات باطنية وإمكانيات بشرية، تجعل أسوأ المتشائمين يؤهلها لأن تكون في مصاف الدول المتقدمة في العالم، إلا أنه وللأسف تبقى وإلى يومنا هذا، تعاني من اختلالات هيكلية جمة، تعصف وبشدة باستقرارها الاقتصادي، وترقى في الكثير من الأحيان لتهدد استقرارها الاجتماعي، ولعل أبرز الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد في الجزائر، هو مشكل الريع النفطي، للحد الذي صارت تتوقف عليه معظم المؤشرات الاقتصادية، فازدهارها من ازدهاره، وتدهورها من تدهوره فذه الأحادية في التصدير، جعلت الاقتصاد عرضة لمجموعة من الأزمات مثل أزمتي النفط لسنتي 1986و1988، واللتان أدخلتا الجزائر في دوامة من المشاكل، كانت تكاليفها باهظة الثمن، ليس فقط على المستوى الاقتصادي فحسب، بل حتى على المستوى الاجتماعي، فبالنظر إلى هذه المشاكل ومخاطر أخرى قد تنجم كنتيجة لكون النفط يتوفر في باطن الأرض بكميات محدودة وأيضا إلى كونه سلعة ذات أبعاد استراتيجية، نبعث ضرورة ملحة، تقضي بوجوب التفكير في عصر ما بعد النفط، والتجوه نحو تنمية الصادرات غير النفطية، ونجد القطاع الزراعي الذي يمثل أحد أهم القطاعات التي يكمن الاعتماد عليها في تنمية الصادرات خارج المحروقات.

**اختبار الفرضيات :**

- بالنسبة للفرضية الأولى تظهر بأن هناك ضعف للصادرات خارج المحروقات في تأثيرها على النمو الاقتصادي.
- بالنسبة للفرضية الثانية وعلى الرغم من تقديم مختلف التحفيزات المناسبة وفي شتى المجالات التجارية والمالية والجمركية بالنسبة للمنتج المصدر أو المصدر الذي يزاول عملية التصدير إلا أن نتائج استراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية لم تحقق النتائج المرجوة.
- بالنسبة للفرضية الثالثة فلقد لعبت سياسة الدعم الفلاحي التي قامت بها الدولة في السنوات القليلة الماضية دور جد مهم في النهوض بالقطاع الفلاحي، فنجد بأن هناك تزايد في الإنتاج الزراعي من سنة إلى أخرى ما أدى إلى زيادة معتبرة في كمية صادرات هذا الإنتاج، و بالتالي ساهم في زيادة نسبة القطاع

الزراعي من أداء النمو الاقتصادي، الا هذا القطاع لا يزال بعيد كل البعد عن الوصول للأهداف المسطرة.

- إن آثار تجارة المنتجات الزراعية الجزائرية على القطاع التصديري فيها السلبي وفيها الايجابي، ولكن غالبية الأثار السلبية مؤكدة الوقوع، بينما الأثار الايجابية احتمالية وأقرب إلى الفرص التي قد يتسنى للدولة الانتفاع بها، أو لا يتسنى لها ذلك بحسب ظروفها وبحسب ما تبذله من جهود لتوفير المتطلبات الأخرى، كتحويل المنافع المحتملة إلى منافع فعلية.

**النتائج :**

من خلال توصيفنا للقطاع الفلاحي الجزائري بكل مكوناته ( المدخلات والمخرجات ) للفترة 2012/1980 عبر فصول البحث، ومن قرأتنا المتأنية لمختلف البيانات الاحصائية المتعددة المصادر، وباستخدام الأساليب الاحصائية والقياسية للتحليل والاستنباط، تجمعت لدينا أهم النتائج يمكن صياغتها ضمن عنوانين أساسيين هما نتائج البحث النظري ونتائج البحث التطبيقي وهي كالآتي :

- **النتائج النظرية للدراسة :**

- رغم الإجراءات التي حاولت الجزائر اتخاذها للرفع من الصادرات خارج المحروقات إلا أن هذه الأخيرة بقيت تراوح مكانها، وذلك لكون جميع الإجراءات ترقيعيه لم تصل إلى حد التغيير من بنية الاقتصاد الجزائري وتحسين من خصائصه الهيكلية، مع بقاء نفس الأعراض المرضية السابقة، الندرة؛ التبعية؛
- شهد معدل نمو الناتج الزراعي تحسنا، لكنه غير كافي بالنظر إلى نصيب الفرد مقارنة ببعض الدول هذا من جهة، ومن جهة أخرى مازالت قيمة الفجوة الغذائية الكلية في حدود 30% وخاصة السلع الاستراتيجية مثل القمح والحليب والبقول الجافة، حيث لم تتقلص طيلة الفترة رغم ما شهدت من إصلاحات وبرامج للتنمية الفلاحية، ويرجع ذلك أساسا إلى ضعف وتدهور عوامل الإنتاج الفلاحي التي أضحت تعاني من عدة مشاكل ومعوقات، لقد تبين من خلال تحليل البعد الاستهلاكي والتغذوي أن الفرد الجزائري يميل نحو الاستهلاك النباتي أكثر من توجهه نحو الاستهلاك الحيواني؛
- تراجعت مكانة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني خلال السنوات الأخيرة من حيث مساهمته في الإنتاج الداخلي الخام نظرا لطابعه المميز والمتمثل في النمط التقليدي المتبع في الإنتاج ليتأثر بذلك المردود النهائي من حيث الكمية و الفائض على عدم وجود ترابط كبير بين القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى.

- **النتائج التطبيقية للدراسة :**

- من خلال تحليل التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية اظهرت النتائج أنها تلعب دورا هاما في تحقيق النمو الاقتصادي، وفي ذات الوقت قد تؤثر سلبا عليه، لذا يجب اتخاذ الإجراءات التي تجعل من أثرها هذا ايجابيا؛
- يعاني القطاع الزراعي من التهميش في الاستثمارات و حجم الدعم الممنوح له، وقلة نسبة تنفيذ هذه الاستثمارات نتج عنها انخفاض في الانتاج الزراعي وفي مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام والذي لا يتعدى في أحسن الظروف نسبة 12 % مما زاد في حجم الواردات الغذائية التي أدت إلى عجز في الميزان التجاري وزيادة التبعية نحو الخارج في الغذاء؛
- على الرغم من توفر الامكانيات الزراعية الطبيعية والبشرية والمالية في الدوله إلا أن الانتاج الزراعي النباتي ظل ضعيفاً بسبب المشاكل العديدة التي يعاني منها القطاع الزراعي الجزائري، فمنها ما هو ناتج عن سوء استغلال الموارد الزراعية بشكل كفء، إضافة إلى بدائية الأساليب المستخدمة في الزراعة وضعف الخبرة الكافية في المجال الزراعي، وضعف التكنولوجيا والأبحاث الزراعية؛
- بالرغم من التقهقر الذي يعانيه القطاع الزراعي الجزائري إلا أن هناك بعض الايجابيات التي ينبغي على الدولة اغتنامها وتثمينها، والتي قد تتمثل في إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي من خلال العمل على زيادة الإنتاج، وتمكين المنتجات الزراعية التي تمتلك فيهم الدولة ميزة نسبية للوصول إلى الأسواق العالمية؛
- ترتبط الصادرات ارتباطاً وثيقا بالنمو الاقتصادي، فهي تلعب دورا كمحرك للنمو الاقتصادي، وهو ما يعكس الاهتمام الكبير بها في الفكر الاقتصادي على مر الزمن؛
- ومن خلال دراستنا تأكدنا بأن الثروة النفطية هي عماد الاقتصاد الجزائري فالريع البترولي يساهم بنسبة كبيرة في ايرادات الدولة الجزائرية، وبالتالي نستنتج بأن الاقتصاد الجزائري بدون نفط لا يساوي شيئا، فمصدر الأموال الوحيد الذي مولت به الجزائر كل القطاعات وبدون استثناء هو النفط، وما إن انخفضت أسعاره في السوق الدولية حتى دخلت الجزائر في أزمة اقتصادية تحولت إلى اجتماعية وانتهت بأزمة أمنية؛
- توصنا في آخر الدراسة إلى أن تأثير الصادرات الزراعية في معدل النمو الاقتصادي سالب وذلك لقلة العملية التصديرية في القطاع الزراعي، أما الواردات فكانت إشارتها موجبة وذلك للارتفاع قيمة الواردات الغذائية والزراعية، في حين يبقى العمل الزراعي بإشارة سالبة للاحتواء القطاع على يد عاملة غير مؤهلة

وانخفاض القوة العمالية للقطاع الزراعي، إلا أن الانتاج سالب التأثير بقيمة كبير ويرجع ذلك للبطالة المقنعة التي يعانيها القطاع الزراعي الجزائري.

**توصيات الدراسة :**

- وجوب حصر المزايا التنافسية خارج المحروقات وخاصة القطاع الزراعي، والعمل على تنميته وإعطائه الأولوية في البرامج التنموية المختلفة؛
- الاعتماد على الصادرات الزراعية، من خلال توفير المناخ الاستثماري المناسب، وفي شتى المجالات الناشطة في الزراعة؛
- بذل المزيد من الجهود في إطار الاهتمام بالمنتجات النباتية الأساسية مثل القمح والحبوب والبقوليات باعتبار أن القطاع الزراعي يعمل على رفع قيمة الصادرات بالتالي زيادة النمو الاقتصادي الوطني.
- إعادة بعث ثقافة الاهتمام بالزراعة، والنظر إليها على أنها أفق استثماري واعد يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، والعديد من الصناعات الغذائية والطاقوية المهمة؛
- تنمية الموارد الزراعية والمحافظة عليها وترشيد استخدامها والعمل على توجيهها بكيفية سليمة، حتى يتسنى تحقيق مستوى مقبول من الانتاجية الزراعية وتحسين معدلات الاكتفاء الذاتي خاصة السلع ذات البعد الاستراتيجي، وحماية البيئة وتطوير أنظمتها في اطار متطلبات التنمية المستدامة؛
- ضرورة التهيؤ المسبق قبل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وذلك من خلال تأهيل القطاع الزراعي لمنافسة المنتجات الزراعية الأجنبية بالسوق الوطني من أجل الوقوف في وجه الأسواق ورفع الحواجز الحمائية؛
- أنه ومن خلال دراستنا هذه ارتأينا بأن الجزائر يجب أن تفكر اليوم وأكثر من أي وقت مضى في تفعيل استراتيجيات تنموية بديلة لقطاع المحروقات لتحقيق التنمية المحلية المستدامة وتوصلنا بأن القطاع الزراعي يعتبر من أفضل الخيارات التي يمكن أن تحقق من خلالها الجزائر التنمية المنشودة، فهو قطاع تملك فيه الجزائر كل مقومات النجاح ولكن لم يلقى العناية الكافية خاصة كتلك المخصصة لقطاع المحروقات، وبالتالي استنتجنا في ختام هذه الدراسة بأن القطاع الزراعي لو لقي العناية الازمة مع المتابعة و المراقبة الدقيقة والصرامة في تطبيق القوانين ،فالأكيد أنه سيكون الخيار الاستراتيجي الرئيسي الأنسب لقيادة عملية التنمية الشاملة في البلاد.

**آفاق الدراسة :**

وأخيرا من خلال التحليل الذي ركز عليه بحثنا ظهرت لنا العديد من الجوانب والإشكاليات الجذرية لمواصلة البحث فيها للاهيتها النظرية والتطبيقية منها :

- مستقبل الصادرات الزراعية في ظل التكتلات الاقتصادية؛
- آفاق الصادرات الجزائرية في عصر ما بعد النفط وسبل ترقيتها وتطويرها؛
- دور القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي للدولة الجزائرية ؛
- دراسة إمكانيات تصنيع وتحول المنتجات الزراعية حسب خاصيات الأصناف المتواجدة.

**تمهيد :**

من ضمن الأولويات التي تسعى لها جلُ حكومات دول العالم على اختلافها إلى تحقيق معدلات موجبة للنمو الاقتصادي، وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بالدول المتخلفة والنامية والتي تسعى دوما إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والخروج من دائرة التخلف وكذلك محاربة الفقر وما يصاحبه من معوقات اقتصادية واجتماعية، حيث يحتوي الفكر الاقتصادي على أفكاراً تعكس أهمية إسهام التجارة الخارجية في تحقيق الإنماء الاقتصادي، وذلك من خلال ما تؤديه من توزيع الموارد الإنتاجية بين دول العالم على وجه يكفل الاستخدام الاقتصادي الأفضل والرشيد، ويشمل الفكر الاقتصادي عدداً من الأفكار التي رأت في نشاط التصدير أهمية بالغة واعتباره ركناً أساسياً في عملية الانماء الاقتصادي للدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، في حين تكتسي الزراعة أهمية بالغة في التنمية في كل دول العالم بغض النظر على درجة تقدمها وتخلفها، كما أن للزراعة دور هام في تحقيق الاكتفاء الذاتي للدول وضمان أمنها الغذائي، الذي يعد عاملاً أساسيا في الحفاظ على سيادتها الوطنية، وسنحاول التطرق في هذا الفصل إلى العناصر التالية :

**المبحث الأول : مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي ؛**

**المبحث الثاني : انعكاس تنمية الصادرات على النمو الاقتصادي ؛**

**المبحث الثالث : أهمية التنمية الزراعية و سبل ترقيتها.**

## المبحث الأول : مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

تعددت تعاريف النمو الاقتصادي في أوساط الاقتصاديين، وذلك بحسب انتماءاتهم واتجاهاتهم الفكرية والمدارس التابعيين لها، وللتعرف على بعض هذه التعاريف نورد في هذا العنصر مجموعة من التعاريف الواردة فيه.

### المطلب الأول :تعريف النمو الاقتصادي والعوامل المحددة له

#### الفرع الأول : تعريف النمو الاقتصادي

يقصد بالنمو الاقتصادي هو الزيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[1].

ويعرف كذلك بأنه حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن ومتوسط الدخل الفردي ممثل بالعلاقة الرياضية التالية[2]:

متوسط الدخل الفردي الحقيقي = الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي / عدد السكان

وما يجب التأكيد عليه أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس في شكله النقدي[3].

أما حسب سيمون كزنتس فإن النمو الاقتصادي للدولة يعتبره بأنه :

الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والإيديولوجي التي يحتاج الأمر إليها[4].

وعلى ذلك فإن النمو الاقتصادي يعني:

- تحقيق زيادة في نصيب الفرد من الدخل.
- أن تكون الزيادة المتحققة في المدى الطويل أو البعيد.

في حين أن الدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال الفترة زمنية معينة مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها، أما الدخل الحقيقي فهو يساوي الدخل النقدي مقسما على المستوى العام

---

[1] محمد ناجي حسن خليفة، **النمو الاقتصادي " النظرية و المفهوم "**، دار القاهرة للنشر، القاهرة، 2001، ص 07.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية 2003، ص 11.

[3] عبد الرزاق بن هارون، **استراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية و أثرها على النمو الاقتصادي بالجزائر " القطاع الزراعي حالة التمور الجزائرية "**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد و تسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013، ص 03.

[4] إسماعيل شعباني، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، ط 2، دار هومة للنشر و التوزيع، الجزائر، 1997، ص 50.

للأسعار، أي أنه يشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة[1].

**الفرع الثاني : العوامل المحددة للنمو الاقتصادي**

هناك جملة من العوامل التي تلعب دورا أساسيا في الجهود الهادفة إلى تطوير النظرية العامة للنمو الاقتصادي، وهذه العوامل تعتبر المحددات الكبرى للنمو الاقتصادي، وهي تتمثل فيما يلي:

**أولا : كمية ونوعية السكان**

أشرنا سالفا إلى أن معدل النمو الاقتصادي يقاس بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي وعليه من خلال المعادلة السابقة أن معدل النمو الاقتصادي يتزايد كلما تزايد الطرف الأيمن من المعادلة أي الدخل الحقيقي للفرد، وهذا يعني أن النمو الاقتصادي متوقف على قيمة الطرف الأيسر من المعادلة، أن نسبة زيادة عدد السكان بالنسبة لنسبة الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي بمعنى أخر كلما كانت نسبة الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل نمو السكان، كلما كان هناك زيادة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد، وبالتالي تحقيق زيادة في معدل النمو الاقتصادي، أما إذا كانت الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي تقل عن الزيادة في عدد السكان، فان معدل الدخل الحقيقي للفرد سوف يشهد تراجعا، ويدل هذا على أن زيادة السكان تعتبر من المشكلات الرئيسية التي تقف على عملية التنمية الاقتصادية في الدول خاصة في الدول النامية التي تعاني من ضغط سكاني[2].

لكن مما يلاحظ على المعادلة السابقة أنها تستخدم عدد السكان مؤشرا كميا صرفا، بيد أن هناك اعتبارات كمية ونوعية أخرى يجب أخذها بعين الاعتبار فمثلا تؤدي إلى زيادة السكان إلى زيادة حجم القوى العاملة أي الزيادة في عدد السكان القادرين والراغبين في العمل بحيث تؤثر إنتاجية العمل على معدل النمو الاقتصادي.

ومما يلاحظ أيضا في الغالب من الأحيان، أن معدل الدخل الفردي ينمو بنسبة أقل من نمو معدل الطاقة الإنتاجية للفرد، ويرجع السبب في ذلك إلى كون أن الأفراد يميلون في العادة إلى العمل لساعات أقل كلما تحسن مستواهم المعيشي، فيقل بذلك حجم القوة العاملة الفعالة، في سوق العمل، وذلك كنتيجة لإقبال هؤلاء الأفراد على التعلم، وتقليل أيام العمل، والتمتع بالعطل وتفضيل التقاعد في سن مبكر.

[1] ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية (ترجمة و تعريب محمود حسن حسني و محمود حامد حمود )**، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006،ص 175

[2] عريقات حربي محمد موسى، **مبادئ الاقتصاد ( التحليل الكلي )**، ط1، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2006، ص ص 270-271.

**ثانيا : كمية ونوعية الموارد الطبيعية**

يرتكز عادة إنتاج اقتصاد ما وكذلك نموه على كمية ونوعية ما يحوزه من موارد وخيرات طبيعية (درجة خصوبة الأرض، وفرة المعادن، المياه، الغابات ...الخ )، ويرى بعض الاقتصاديين بأنه لا قيمة لهذه الموارد الطبيعية، إلا إذا استطاع المورد البشري أن يستغلها لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، ففي هذه الحالة تفقد هذه الموارد صفة الطبيعية وتصبح وكأنها من صنع الإنسان، فقد يكون البلد غنياً بموارده الطبيعية، لكن مستواه المادي أو نموه الاقتصادي سوف لن يتأثر إذا بقيت هذه الموارد من دون استغلال، يقودنا هذا التحليل إلى القول بأنه على شروط الطلب والتكاليف أن تكون مشجعة، للأجل تحويل مورد معين من حالته الطبيعية (غير المستغلة ) إلى حالة اقتصادية (مستغلة ) و يحتاج ذلك ما يلي[1]:

- أن يكون الطلب على السلعة التي يدخل المورد في إنتاجها كاف لتبرير استغلال هذا المورد.
- أن يكون عرض رأس المال والمهارات الفنية متوفرا بالشكل الذي يضمن تحويل هذه الموارد إلى استعمالات ذات جدوى.

وجريٌ بالذكر أيضا، أن كمية ونوعية الموارد الطبيعية لبلد ما ليست بالثابتة، فالمجتمع يمكنه أن يطور ويكتشف موارد طبيعية جديدة تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي به في المستقبل وذلك لن يأتي إلا بالتضحية بجزء من الموارد الاقتصادية المتاحة من رأس مال و عمل ...الخ وتوجيهها نحو مجالات الأبحاث، أي بمعنى أخر التضحية بجزء من السلع الاستهلاكية في الأمد القصير، للوصول إلى مستوى مرتفع من القدرات الإنتاجية في المستقبل، وهوما يعبر عنه بانتقال منحنى حدود إمكانية الإنتاج القصوى إلى الأعلى.

**ثالثا : تراكم رأس المال**

تؤثر الزيادة في رأس المال تراكم ايجابيا على معدل النمو الاقتصادي، وتراكم رأس المال في مجتمع ما هو مقدار ما يحوزه الاقتصاد من السلع الرأسمالية، من مؤسسات إنتاجية وطرق مواصلات وجسور ومدارس وجامعات ومستشفيات وهياكل البنية التحتية بمختلفها، والتي تنشأ من ذلك الجزء الذي يضحي به المجتمع من استهلاكه الجاري.

ويتحدد معدل تراكم رأس المال بتلك العوامل التي تؤثر في الاستثمار:

- توقعات الأرباح؛
- السياسات الحكومية اتجاه الاستثمار.

[1] عريقات حربي محمد موسى، مرجع سابق، ص ص 271 – 272.

ويختلف تأثير هذه العوامل من بلد لآخر، إلا أنه يبقى وأن المظهر الأولي لعملية تراكم رأس المال بالنسبة لجميع البلدان هو ضرورة التضحية، فتراكم رأس المال يتعلق بشكل مباشر مع حجم الادخار، والذي هو نسبة من دخل المجتمع الذي لا ينفق على الاستهلاك والذي يوجه ليضاف إلى حجم المتراكم من السلع الرأسمالية، فالادخار هنا يصبح كثمن أو كتكلفة للنمو الاقتصادي[1].

**رابعا : معدل التقدم التكنولوجي**

بالإضافة إلى الاعتبارات الكمية والتي تدخل كمحددات للنمو الاقتصادي، هناك عوامل نوعية تسهم في تحديد النمو الاقتصادي، ومن هذه العوامل يأتي عامل التقدم التكنولوجي والذي يعني بصورة عامة السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية بهدف الرفع من المستوى المعيشي للأفراد.

ولعل خير دليل على ذلك جملة المخترعات التي حدثت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في كل من انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، والتي نتج عنها نمو وتطور اقتصادي باهر آنذاك .

ولا يقتصر مفهوم التقدم التكنولوجي على مجرد ظهور المخترعات، بل يتعدى ذلك إلى مجموع الجهود التي يبذلها المجتمع في زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وكذا تطوير واكتشاف موارد أخرى جديدة، عن طريق الارتقاء بالمستويات التعليمية والإدارية والتسويقية[2] .

**خامسا : العوامل البيئية**

يحتاج النمو الاقتصادي غلى ضرورة توفير مناخ مشجع على ذلك، ومن ذلك العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، بالمعنى وجوب توفير قطاع مصرفي يتلاءم ومتطلبات النمو الاقتصادي، وكذا نظام ضريبي ملائم يشجع على تأسيس الاستثمارات الجديدة ونظام قانوني يعمل على إرساء قواعد التعامل التجاري، واستقرار سياسي وحكم يدعمان النمو الاقتصادي، ولعل هذا العامل هو ما يبرر تحقيق العديد من الدول معدلات نمو مرتفعة، بينما لم تتمكن من تحقيقها دول أخرى، قد تفوق الدول الأولى من ناحية توفر الإمكانيات الطبيعية ووفرة المورد البشري الفعال[3].

**سادسا : رأس المال البشري**

لقد أكد الاقتصاديون على اختلاف توجهاتهم على أهمية دور الانسان وتأثيره الفعال والايجابي في عملية التنمية الاقتصادية وفي فاعلية عناصر الانتاج المادية فهذه العناصر لا تكون لها تلك الفاعلية بدون الانسان، وقد

[1] عريقات حربي محمد موسى، مرجع سابق، ص ص 272 – 273.
[2] نفس المرجع السابق، ص 274.
[3] نفس المرجع السابق، ص .274.

أدت النقلة العلمية والتكنولوجية وما أعقبتها من تطورات حديثة في الفن الانتاجي إلى حدوث تغيرات متلاحقة في أساليب وطرق الانتاج نجم عنها العديد من التعقيدات والدقة اللامتناهية في الصنع وغيرت بذلك موقع الانسان ودفعته إلى الأمام في المراكز الانتاجية وضاعفت مسؤولياته في ممارسة العمل الانتاجي وقيادة التطور، مما أوجد ضرورات متزايدة لرفع مستوى إعداد الانسان وزيادة فترات تعليمية وتدريبية وزيادة ممارسة العلمية والفكرية في البحث النظري والتطبيقي[1].

**المطلب الثاني: النمو الاقتصادي في ظل النظريات الاقتصادية**

يحتل النمو الاقتصادي موقعا هاما في الفكر الاقتصادي، لذلك اهتمت النظريات الاقتصادية بموضوع النمو الاقتصادي في سبيل بحث أساليب وأسباب النمو الاقتصادي، وكيفية تمكين الدول المتخلفة للتخلص من الفقر والسير نحو التقدم والرقي، ويمكن أن نوضح ذلك كما يلي:

**الفرع الأول : النظريات والنماذج الاقتصادية**

**أولا : النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي**

تميزت الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية بجملة من الأفكار الهامة، كانت المنطلقات الأولى للنظرية الكلاسيكية في النظرة لموضوع النمو الاقتصادي، الذي يشغل العديد من المفكرين والباحثين وصناع القرار في كافة دول العالم، ونورد أهم ما جاءت به هذه النظرية كما يلي:

**1. نظرية آدم سميث:**

يرى " **آدم سميث** " بأن هناك يدا خفية تقود الفرد لأن يسعى لتعظيم ثروته من خلال آلية السوق، في ظل عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، كما طرح " سميث " فكرة تعد منطلقا أساسيا في نظرية النمو الاقتصادي، وهي تقسيم العمل الذي يؤدي إلى نتائج باهرة الإنتاجية في العمل، كما أولى أهمية كبرى إلى تراكم رأس المال، من خلال بحث مشكلة تنمية مدخرات الأفراد والتي تستعمل في شكل استثمارات في الاقتصاد الوطني، وبالتالي إمكانية تحقيق نمو اقتصادي، بيد أن هذه الاستثمارات تتوقف على توقع المستثمرين للأرباح المستقبلية، هذه الأخيرة التي تتحدد بناءاً على المناخ الاستثماري السائد في الاقتصاد المعني، أي أن النمو الاقتصادي يرتبط بمدى جاذبية المناخ الاستثماري ومدى حرية التجارة والعمل والمنافسة.

[1] الجاسم خزعل، **العنصر المالي البشري**، المؤتمر المالي الثاني الاقتصادي بين العراقيين، العراق، العدد 21، بدون دار نشر، 2003، ص 58.

عموما يرى آدم سميث بأن النمو الاقتصادي يتقدم بشكل ثابت ومستمر، لأن النتائج الإيجابية على مستوى مجموعات الأفراد الذين يشتغلون كل في مجال إنتاجي معين، هي في محصلتها نتيجة إيجابية للاقتصاد ككل[1].

### 2. نظرية دافيد ريكاردو

بنى ريكاردو أفكاره وتحليله على دعامتين أساسيتين هما-:

- نظرية مالتوس للسكان؛
- قانون تناقص الغلة.

يقرر ريكاردوا الزراعة هي القطاع الرئيسي الهام في النشاط الاقتصادي، والذي يخضع لقانون تناقص الغلة نتيجة التسابق بين الغذاء من ناحية والسكان من ناحية أخرى، وقد جعل ريكاردو رقم تأكيده للأهمية التراكم الرأسمالي من عنصر الأرض عاملا محدداً للنمو الاقتصادي، حيث يرى أن عنصر السكان عندما يكون قليلا بالنسبة للموارد الطبيعية، تتوافر فرص الربحية أمام المستثمرين الرأسماليين فيزيدون من استثماراتهم خاصة في القطاع الزراعي، هذا يؤدي إلى زيادة الأرباح ومعدلات التراكم الرأسمالي، وبالتالي يزيد الإنتاج والريع والطلب على العمل، فترتفع الأجور، فيزيد النمو السكاني، وتشتد المنافسة على الأراضي الأكثر خصوبة، وباستمرار النمو السكاني تستغل جميع الأراضي حتى الأقل خصوبة "أساس نشأة الريع"، مما يؤدي إلى قانون تناقص الغلة، وارتفاع أسعار الغذاء، هنا يطالب العمال برفع أجورهم، فتنخفض الأرباح والتراكم الرأسمالي ويقل الحافز على الاستثمار، فينخفض الطلب على العمل، وتتجه الأجور إلى الانخفاض حتى تصل إلى حد الكفاف وتظهر هنا حالة من الركود الاقتصادي الذي يصعب معه استمرار عملية النمو.

يقسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث فئات، فئة الرأسماليين، فئة العمال وفئة ملاك الأراضي الزراعية، ويرى أن عبئ قيادة النمو الاقتصادي يقع على كاهل الرأسماليين من خلال قيامهم بتشييد المصانع والتشغيل العمال واستثمار الأرباح ...الخ، وأن أجور العمال لابد وأن يتم تحديدها عند مستوى أجر الكفاف، إذ أن رفع أجور عن ذلك المستوى يعمل على زيادة عرض العمل، هذا وتقوم فئة الملاك الأراضي الزراعية بإمداد المجتمع بالغذاء والطعام الذي تنتجه أراضيهم، ويلاحظ مبالغة ريكاردو في تشاؤمه فيما يخص قانون تناقص الغلة شأنه شأن غيره من الاقتصاديين التقليديين، متجاهلا ما قد يحدثه التقدم التكنولوجي من تأثير، أو إمكانية إحلال عنصري رأس المال والعمل محل الأرض[2].

[1] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات و السياسات النقدية**، ط 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 10.

[2] عجيمة محمد عبد العزيز والليثي محمد علي، **التنمية الاقتصادية "مفهومها نظرياتها سياساتها"**، الدار الجامعية، مصر، 2004،ص 71.

### 3. نظرية توماس مالتوس :

كان لمالتوس آرائه المشهور في النمو السكاني باعتباره زعيم المدرسة التشاؤمية، الذي وضع نظريته السكانية المعروفة باسمه "نظرية مالتوس للسكان" والتي تنص على :

"إن عدد السكان – إذا لم يضبط – فإنه سيتزايد بمتوالية هندسية كل ربع قرن في حين لا يتزايد إنتاج الطعام وفق أحسن الظروف إلا بمتوالية حسابية خلال نفس الفترة".

وتتمثل النظرية المالتوسية للتنمية في ضرورة زيادة رأس المال المستثمر في القطاعين الزراعي و الصناعي، مقترحاً اتباع أساليب الإصلاح الزراعي كوسيلة لتحقيق زيادة الإنتاج، وتوجيه جزء أكبر من الاستثمارات لزراعة جميع الأراضي الصالحة للزراعة، مما فرص ربحية للاستثمار فيه، هذا و يتم توجيه الباقي من رأس المال للقطاع الصناعي والذي تتضح فيه الغلة المتزايدة والتقدم التكنولوجي، لتزيد أهمية هذا القطاع مع دوران عجلة النمو، ويندد مالتوس بأهمية تقدم القطاعين معاً، وعدم التركيز على أحدهما دون الآخر.

ونلخص مما سبق إلى أن أفكار الكلاسيك في النمو الاقتصادي يتركز في أن تطور النظام الاقتصادي الرأسمالي يعد سباقا بين التقدم التكنولوجي والنمو السكاني، فإذا سبق التقدم نمو السكان تظهر موجة من النمو، وذلك لكون زيادة التقدم الفني تعمل على زيادة التشغيل والإنتاج والأجور، أي تسود حالة من الانتعاش الاقتصادي، وتؤدي هذه الأخيرة إلى زيادة السكان فظهور موجة جديدة من الركود ثم النمو والانتعاش .. وهكذا، وتبين النظرية أن التقدم الفني يعتمد على التراكم الرأسمالي والذي يعتمد بدوره على مستوى الأرباح واتجاهاتها [1].

أما الانتقادات الموجهة إلى النظرية الكلاسيكية فهي :

على الرغم من التحليلات والأفكار التي جاءت بها النظرية الكلاسيكية حول النمو الاقتصادي إلا أنها يشار إليها ببعض الانتقادات، من ذلك عدم قدرتها على توقع انتشار الثورة التكنولوجية بالرغم من أن مفكري المدرسة الكلاسيكية أشاروا في بعض آرائهم إلى الدور الذي يلعبه التقدم التقني في رفع مستوى الإنتاجية، إلا أنهم جزموا بأنه لا يمكن لهذا التقدم في التكنولوجيا أن يلغي أثر تناقص الغلة، وحسب رأيهم أيضا أن هذا التقدم الفني يطبق فقط في القطاع الصناعي، ولا يمكن تطبيقه في القطاع الزراعي الذي يتميز بتناقص الغلة لكن الارتفاع في المستوى التقني في الدول المتقدمة أظهر عكس ذلك، أي كانت هناك زيادة في الإنتاج الزراعي وبالتالي تحقيق فائض كبير في المواد الزراعية وقد تم تصدير هذا الفائض إلى الخارج [2] .

[1] عجيمة محمد عبد العزيز والليثي محمد علي، مرجع سابق، ص 71.

[2] نفس المرجع السابق، ص77.

**الفرع الثاني : نظرية شومبيتير**

تفترض هذه النظرية اقتصاداً في حالة من المنافسة الكاملة وفي توازن، وفي هذه الحالة لا توجد أرباح ولا أسعار فائدة ولا مدخرات ولا استثمارات، كما لا توجد بطالة اختيارية، وما يميز هذه النظرية هي الابتكارات، والتي هي على حد رأي " **شومبيتر** [1]" تتمثل في تحسين انتاج أو منتوج جديد أو طريقة جديدة للإنتاج وإقامة مؤسسة جديدة في أي نوع من أنواع الصناعات[2].

انتقد شومبيتر النظرية النيوكلاسيكية، حيث على العكس من هؤلاء يرى شومبيتر أن النمو الاقتصادي يحدث بطريقة غير متسقة وغير منتظمة في الاقتصاد الوطني، كما تنطوي القرارات الكبرى الخاصة بالاستثمار على درجة كبيرة من المخاطرة وعدم التأكد، وهو الأمر الذي يحد من فعالية قيام رجال الأعمال بمقارنات حاذقة ما بين معدل العوائد المتوقعة من ناحية ومعدلات الفائدة من ناحية أخرى، وهذا لكون أن الهامش المحتمل للخطأ في تقديرات رجال الأعمال عن العوائد المتوقعة من المشاريع المستثمرة يكون مرتفعاً جداً، بالشكل الذي تنعدم معه أهمية معدل الفائدة كمحدد للاستثمار، وفي ظل هذه الظروف الخطيرة من عدم التأكد يتردد رجال الأعمال العاديين عن القيام بالاستثمار، وهو ما يتطلب نوعاً معيننا من الأشخاص وهم من أطلق عليهم " شومبيتر " اسم المنظمين، فالمنظم يحفز بشيء أكثر من الرغبة العادية في رفع مستوى الدخل، إذ لديه أهداف وطموحات أكبر من الرغبة العادية في الاستثمار؛ مثل التغلب على المنافسين والرغبة في الابداع وخلق شيء جديد فيقوم بإدخال الابتكارات إلى ربوع الاقتصاد الوطني [3].

**الفرع الثالث : الآراء الكينزية حول النمو الاقتصادي**

**1. نموذج هارود–دومار**

وفق هذا النموذج يتحدد معدل النمو الاقتصادي و الذي بمعدل النمو في الدخل الوطني من خلال الادخار المحلي ،أي من خلال النسبة التي يدخرها المجتمع من دخله الوطني والتي يتم تحويلها إلى استثمارات، حيث توصل الباحثان "**هارود**[4]" **و** "**دومار**[5] " إلى صياغة هذه العلاقة في شكل رياضي بالشكل التالي[6] :

[1] **جوزيف شومبيتر** : اقتصادي وعالم اجتماع أمريكي ولد سنة 1883م، اشتهر بنظرياته حول التنمية والدورات الاقتصادية، توفي سنة 1950م

[2] البياتي فارس رشيد، **التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد غير منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانيمارك، الأردن 2008،ص 76.

[3] عجيمة محمد عبد العزيز وآخرون، مرجع سابق، ص ص 150 – 151.

[4] **هنري روي فويز هارود**: اقتصادي وكاتب انجليزي ولد سنة 1900واشتغل كمستشار لصندوق النقد الدولي وتوفي سنة 1978.

[5] **افسلي دافيد دومار** : اقتصادي روسي أمريكي ولد سنة 1914، اشتهر بالنموذج الذي صاغه رفقة هارود، توفي سنة 1997.

[6] عجيمة محمد عبد العزيز وآخرون، مرجع سابق، ص ص 141 – 142.

$$\text{معدل تغيير نمو الدخل الوطني} = \frac{\text{معامل الادخار}}{\text{معامل رأس المال / الانتاج}}$$

حيث : نسبة الادخار = التغير في الادخار / التغير في الدخل

أما : معامل رأس المال / الإنتاج = التغير في رأس المال / التغير الناتج الوطني

ومنه فإن معدل نمو الدخل الوطني مرتبط بـ:

- علاقة طردية بمعامل الادخار ؛
- علاقة عكسية بمعامل رأس المال / الإنتاج .

وللحصول على معدل نمو نصيب الفرد من الدخل الحقيقي فإن ذلك يتم بطرح معدل النمو السكاني من معدل نمو الدخل الوطني أي :

- معدل النمو المرغوب؛
- معدل النمو الطبيعي ( نمو معدل السكان ).

**الفرع الرابع : النظريات النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي**

**1. نموذج سولو**

ويعد هذا النموذج انتقاداً لنموذج هارود – دومار، بحيث يركزان وبشكل مشترك على أهمية الادخار والاستثمار كمحدد أساسي لعملية التراكم الرأسمالي ومن ثم النمو الاقتصادي، غير أن " **سولو** [1]" يضيف عنصرا آخر من عناصر الانتاج لنموذجه وهو عنصر العمل، إضافة إلى عنصر ثالث آخر وهو المستوى التكنولوجي، كما وعلى العكس من نموذج هارود – دومار يفترض " **سولو** " تناقص الغلة بشكل منفصل لكل من عنصري العمل ورأس المال في الأجل القصير وافتراض ثبات غلة الحجم للعنصرين معاً في الأجل الطويل، لغرض تحديد أثر العامل التكنولوجي على النمو، كما أن مستوى التكنولوجيا لدى " **سولو** " يتحدد خارج اطار النموذج ويكون مستقلا عن باقي العوامل ويستخدم هذا التحليل دالة الانتاج " **Cub -Douglas** "، وحسب هذا النموذج فإن النمو في الناتج المحلي يكون ناجما عن واحد أو أكثر من العوامل التالية :

- حدوث زيادة كمية أو نوعية في عنصر العمل عن طريق النمو السكاني أو التعلم ؛
- حدوث زيادة في رصيد رأس المال عن طريق الادخار والاستثمار ؛

[1] **روبرت سولو** : اقتصادي أمريكي ولد في بروكلين بنيورك في 1924، حاز على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1987.

- حدوث تحسن في المستوى التكنولوجي؛
- في الحالة المستقرة ينمو الناتج المحلي بمجموع معدلي نمو السكان والتقدم التقني.

وحسب هذا النموذج، عندما يرتفع مستوى الادخار المحلي يتحسن الاستثمار، مما يؤدي إلى زيادة في التراكم الرأسمالي ومن ثم زيادة في معدل نمو الناتج المحلي، إلا أن هذه الآلية تتحقق بصورة أفضل في الاقتصادات التي يزداد فيها تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الخارجية، مقارنة بتلك الاقتصادات المغلقة التي يكون معدل الاستثمار فيها قيد المدخرات المحلية فقط والتي تكون منخفضة بسبب انخفاض الدخول بها[1].

- والنتيجة التي يخلص لها سولو أن النمو في المدى الطويل يتحدد بواسطة مستوى التقدم التقني.

## المطلب الثالث : أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي

ما من شك أن التوسع في التجارة مع العالم الخارجي ينطوي على جملة من الأثار على الوضع الاقتصادي للدول، وأن هذه الأثار تكون ايجابية تزيد من أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للعملية التنموية، كما يمكن أن تكون سلبية مما يستوجب اتباع جملة من الاجراءات بغرض تفعيل دور التجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود.

### الفرع الأول : أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للتنمية الاقتصادية

إن أهمية التجارة الخارجية كنشاط اقتصادي تتأكد من كون أن التجارة الخارجية تعمل على تحقيق النمو الاقتصادي، فالظروف الاقتصادية الدولية لها دور بارز في التأثير على النمو؛ و من بين أبرز تأثيرات التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي نذكر ما يلي[2] :

- إذا كان ولابد من إقامة المشاريع الاستثمارية اللازمة لإحداث التنمية الاقتصادية المنشودة و من ثم توليد معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، فإن التجارة الخارجية من خلال الاستيراد، تلعب دورا كبيرا من حيث توفير رؤوس الأموال الإنتاجية من مكائن و معدات ...الخ وكذا المنتجات النصف مصنعة التي تستعمل في اقامة هذه المشروعات، والتي تؤدي إلى ارتفاع الدخل الوطني.
- تسهم التجارة الخارجية في توفير السلع الاستهلاكية من خلال الاستيراد كنتيجة للنمو الحاصل في حجم الانتاج والدخول، والذي يتمخض عن زيادة في فرص العمل، خاصه و أن الطاقة الانتاجية في الدول النامية غير قادرة على توفير هذه المتطلبات الاستهلاكية.

[1] عجيمة محمد عبد العزيز وآخرون، مرجع سابق، ص ص145 – 147 .

[2] فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص ص 353-358.

- تعمل التجارة الخارجية من خلال الاستيراد على توفير متطلبات السكان من المنتجات الغذائية الناجمة على انخفاض انتاجها محليا، بسبب هجرة العمالة للقطاع الزراعي نحو القطاعات الأخرى، خاصة الصناعية و الخدمية التي تتطور يوما بعد يوم بفعل البرامج التنموية المطبقة.
- إن أثر التجارة الخارجية قد يكون سلاحا ذو حدين، وقد يحد منه أكثر مما يسهم في رفعه، فالنمو الاقتصادي وما يترافق معه من تحسن نسبي في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني و بالتالي تحسن المستويات المعيشية في مختلف جوانبها الثقافية والاجتماعية، قد تؤدي إلى ظهور أنماط نزعة استهلاكية أكثر من تلك السائدة من قبل؛ وهذا يكون كنتيجة للتطور الكمي والنوعي في الإعلان بكافة وسائله وأشكاله، وأمام هذا التوجه نحو الاستهلاك تسعى الدول المتقدمة لفتح أسواق الدول النامية أمام منتجاتها، وهنا تبرز أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه التجارة الخارجية في التعامل بكامل الحيطة والحذر مع هذا المنهج من قبل الدول المتقدمة، لأن اغراق أسواق الدول النامية بالسلع المختلفة تضعف من الأرصدة النقدية المتاحة للادخار والاستثمار في الدول النامية وبالتالي تتراجع معدلات النمو.
- إن الإمكانية التي تتيحها التجارة الخارجية من خلال التوسع في النشاط الانتاجي للمؤسسات المحلية، بفضل تصريف منتجاتها في الأسواق الخارجية يسهم بشكل أفضل في الرفع من الناتج الوطني الاجمالي، وبمديات أوسع تفوق وبكثير تلك الانجازات التي كانت لتحقق فيما لو تم الاعتماد على السوق المحلي، فتوسيع الإنتاج يمكن المؤسسات العاملة المحلية من الاستفادة من وفرات الحجم التي لا يمكن أن يوفرها السوق المحلي في الدول النامية، والذي يعرف بضيقة كنتيجة للانخفاض الحجوم السكانية وضعف القدرة الشرائية، كما تستفيد هذه المؤسسات من تحسين مداخيلها بتطوير قدراتها باعتماد بحوث التطوير، كما تستخدمها في استقطاب القدرات الادارية والتنظيمية الحديثة وهو ما ينعكس على معدلات النمو في الأمد المتوسط والطويل.

**الفرع الثاني : التأثيرات السلبية للتجارة الدولية على النمو الاقتصادي**

كما أن للتجارة الخارجية أثارا إيجابية ذات أهمية على معدلات النمو الاقتصادي، قد تسبب ذات الأداة في التقويض من هذه المعدلات وشلها؛ وذلك عبر جملة من التبعات من خلال مزاولة العلاقة التجارية مع العالم الخارجي هذه التبعات نستعرض أهمها فيما يلي[1]:

[1] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص ص 363-374 .

- قد تعمل التجارة الخارجية على استيراد التضخم من خلال الواردات، في ظل ظروف احتكارية أو شبه احتكارية، إما عن طريق الواردات الاستهلاكية، بحيث يؤثر ارتفاع أسعارها على القدرة الشرائية للمحليين، وهو ما يدفعهم لسحب أرصدتهم المدخرة بغرض تحسين القدرة الشرائية من جديد وعليه تتأثر الادخارات، وبالتالي الاستثمارات، ومن ثم يتراجع الناتج الوطني، وتقل معدلات النمو الاقتصادي، أو قد تكون هذه الواردات من السلع الاستثمارية، مما يرفع من تكاليف التوسع في المشروعات الاستثمارية ونقل ربحيتها، وبالتالي تتأثر عملية تراكم رأس المال ومن ثم تتراجع معدلات النمو الاقتصادي.
- قد تسبب التجارة الخارجية من خلال ما يتم استيراده من العالم الخارجي من منتجات في خلق منافسة للمنتجات المحلية في السوق المحلي، هذه المنافسة و التي تكون غير متكافئة إذا كانت من منتجات الدول المتقدمة في أسواق الدول النامية؛ وهنا تكون التجارة الخارجية قد تسبب في إعاقة النمو، فالتجارة الخارجية في كثير من الأحيان ما تنطوي على أثار ايجابية لطالح الدول المتقدمة في تعاملاتها مع الدول النامية.
- تؤدي التجارة الخارجية في ظل التخلف الذي تعرفه الاجهزة الانتاجية في الدول النامية إلى دفع هذه الدول إلى تصدير المواد في حالتها الأولية بأسعار منخفضة، كنتيجة لعدم القدرة على تصنيعها محليا، وتحت ضغط الحاجة الماسة للنقد الأجنبي لمجابهة فواتير الاستيراد، وهو ما يجعل الاستفادة من هذه الموارد أقل، لأنه لا يتحقق لدى هذه الدول قيمة مضافة، من خلال تحويل هذه الموارد من شكلها الخام إلى شكل مصنع بفعل الصناعة التحويلية خاصة وأن القيمة المضافة المتولدة بفعل تصنيع المواد الأولية تفوق وبكثير القيمة المضافة المتولدة في الانتاج الأولي ذاته، يضاف إلى هذه الخسائر أن الدول النامية تعيد استيراد المواد المصنعة نهائيا من الدول المتقدمة بأسعار مرتفعة في ظل ظروف احتكارية أو شبه احتكارية، فتتحقق و للمرة الثانية الخسارة للدول النامية وبالتالي تتأثر الفوائض المالية المحققة والتي يفترض توضيفها في زيادة الاستثمار وزيادة الإنتاج و بالتالي تتراجع معدلات النمو.

**الفرع الثالث : الإجراءات المطلوبة لتفعيل أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي**

إنه ومن أجل ضمان تأثيرات إجابيه للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، وجب على الدول وخاصة النامية منها القيام بمجموعة من الاجراءات بعضها يتم على الأجل القصير، والآخر ينفذ على الأجل الطويل؛ ومن بين هذه الاجراءات نذكر ما يلي[1]:

[1] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص ص 375-379.

- الحد من الواردات بالشكل الذي لا يعمل على انكماش الأنشطة الاقتصادية؛ من خلال التقليل من واردات السلع الغير ضرورية والتي يتحصر استهلاكها من قبل فئات ذوي الدخل المرتفع جداً.
- تسطير خطط واستراتيجيات تصنيعية تعمل على التقليل من عملية التوجه نحو الاستيراد؛ باستغلال الامكانيات المحلية المتاحة، كي يتم تفادي استنزاف النقد الأجنبي لدى القيام بالعملية الاستيرادية.
- تسطير خطط واستراتيجيات تهدف إلى تشجيع الصادرات المحلية بكل الوسائل؛ من خلال الدعم وتقديم الاعانات وعقد الاتفاقيات التجارية مع الدول الأخرى بغرض التصدير واستغلال الميزة النسبية التي تحوزها الدولة في بعض الصناعات.
- الاعتماد على القدرات الذاتية في العملية التصنيعية، في مجال المادة الأولية أو في مجال وسائل الانتاج، بغرض عدم اللجوء إلى الخارج لاستيرادها بالعملة الصعبة.
- إقامة قاعدة صناعية لتطوير القدرة الانتاجية للاقتصاد؛ وبما أن الدول النامية ليست لديها القدرة على الانتاج بأقل التكاليف، لعدم توفر المادة الأولية أحيانا وعدم توفر سوق استهلاكي أحيانا أخرى، ومن ثم فأنه يمكن لهذه الدول العمل في اطار تكاملي على التغلب على هذه الصعوبات.
- العمل على بناء قدرات تكنولوجية ذاتيه، كي تتمكن من تقليص التبعية للبلدان المتقدمة، وحتى ولو كان هذا أمرا صعب المنال بالنظر للتكاليف العالية التي يتطلبها، إلا أنه يجب السير على هذا الاتجاه بخطى ثابته، لأن هذه التكاليف تكون مبررة أمام التبعية التي تتمخض عن استنزاف كبير للموارد المحلية، وبالتالي تعيق النمو الاقتصادي بهذه الدول.

## المبحث الثاني : انعكاس تنمية الصادرات على النمو الاقتصادي

تلعب استراتيجية تنمية الصادرات دورا بارزا في تطوير تجارة التصدير، سوءا من حيث الكم أو النوع فهي ومن خلال سياساتها الهادفة إلى تقديم الإعانة المعقولة للمصدرين، وتوفير الهياكل الأساسية التي تساعد على نمو الصناعات الموجهة للتصدير ورفع قدراتها التنظيمية والتقنية والتسييرية تسعى إلى تنمية وتوزيع مكونات هذه الصادرات بالشكل الذي يؤدي إلى استقرار مدا خيلها ونموها لينعكس ذلك إيجابا على معدلات النمو الاقتصادي المحققة.

### المطلب الأول : استراتيجيات التجارة الخارجية من أجل النمو الاقتصادي

يعتبر البنك الدولي للتنمية في العالم، أن معظم الدول منخفضة الدخل تنتهج استراتيجية إحلال الواردات، ماعدا الدول المرتفعة الدخل فهي تتجه نحو السوق العالمي وتنتهج استراتيجية تنمية الصادرات، يتفق هذا التوزيع مع التفسير الذي إلى أن الصادرات تؤثر بطريقة مباشرة وغير مباشرة على التنمية الاقتصادية، لكون أن الصادرات تمثل على المستوى الاقتصادي الكلي زيادة في الطلب الكلي بشكل غير مباشر، لأن صناعات التصدير تعد منبعا حيويا لعملية التراكم الرأسمالي على المستوى الوطني، من خلال ما تحققه هذه الصادرات من سيولة.

من هذا المنطلق فإن مساهمة التجارة الخارجية في عملية التنمية الاقتصادية وتسريعها يتحدد في الأمد القصير بمدى ارتفاع مدا خيل الصادرات ومعدل نموها، كما يتوقف أيضا على مدى الحاجة للاستيراد، لهذا السبب نجد العديد من الدول تعمل على تسطير استراتيجية الصادرات بغرض تنويعها والابتعاد عن الأحادية في التصدير والصادرات التقليدية[1].

#### الفرع الأول : استراتيجية تنمية الصادرات

حيث تعرف هذه الاستراتيجية على أنها " تنفيذ مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة على مستوى الدولة، بهدف التأثير على كمية وقيمة صادراتها، بما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية" [2].

[1] مولاي عبد القادر، **التصدير كاستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر )**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص ص 20، 21.

[2] محمود حامد محمود عبد الرزاق، **تكنولوجيا المعلومات و زيادة الصادرات و دعم التنمية الصناعية**، مكتبة الحرية للنشر و التوزيع، مصر 2006، ص 34.

فيما يحدد كروجر 1981م مفهومها على أنها :

هي مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة التي يتم إتباعها لتحفيز جميع السلع المصدرة دون الاقتصار على سلعة واحدة[1].

أما بلاصا 1985م وبأغواتي[2] 1990م فقد عرفاها بأنها :

تلك الاستراتيجية التي تهدف إلى زيادة الصادرات، من خلال تقديم حوافز سعريه غير متحيزة لصالح صناعات بدائل الواردات[3].

كما أن الحكومة تتدخل من خلال هذه الاستراتيجية في التجارة الخارجية، بحيث تقوم بتقديم الدعم للصادرات في شكل مساعدات نقدية أو إعفاءات ضريبية، أو تقديم أشكال أخرى من التسهيلات لمنتجي السلع المخصصة للتصدير، ويمكن هذا الدعم المصدرين من عرض منتجاتهم في الأسواق الخارجية بأسعار منخفضة نسبيا مما يؤهلها إلى المنافسة بهذه الأسواق، فهذه الاستراتيجية تعمل على زيادة قدر المنتج المحلي في منافسة المنتجات الأجنبية في الخارج، على عكس التعريفة الجمركية ونظام الحصص اللذين يزيدان من قدر المنتوج المحلي على منافسة نظيره الأجنبي في الأسواق الداخلية[4].

لكنه يجب وكشرط ضروري لنجاح هذه الاستراتيجية تحفيز التوسع في الاستثمار الإنتاجي بغرض التصدير، خاصة بإعفاء السلع الوسطية الداخلة في إنتاج التصدير من التعاريف الجمركية والضرائب المختلفة، إضافة إلى الإعفاء من الضريبة المحلية المباشرة وغير المباشرة على نشاطات التصدير وتأمين عمليات التصدير والمصدرين.

إنه من المحتمل وبنسبة كبيرة أن يسهم تنويع الصادرات السلعية إلى ارتفاع وزيادة عرض الصادرات، وهذا بسبب أن الطلب الخارجي سيكون متميزا نسبيا بمرونة سعريه ومرونة داخلية، وهو ما يكسب اقتصاد الدولة نوعا من الثبات في مواجهة تذبذب الأسعار العالمية والتقلبات في الأسواق الدولية.

ومن بين الظواهر الهامة التي ميزت العلاقات الاقتصادية الدولية في النصف الثاني من القرن الماضي، ظاهرة الدول الصناعية الجديدة في آسيا والمسماة بالنمور الاقتصادية، والتي يتميز تطورها الاقتصادي باعتماده على التصنيع من اجل التصدير، فراحت هذه الدول تنافس و بشدة على غزو الأسواق العالمية، وبالبحث في الأسباب التي ساعدت هذه الدول على الوصول إلى مستويات التنمية المتسرعة، نجد أن القاسم المشترك بين هذه الدول هو

[1] مولاي عبد الرزاق، **التصدير كاستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية "دراسة حالة الجزائر"**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص ص 20-21.

[2] **جاغديش باغواتي** : اقتصادي هندي ولد سنة 1934، يشتهر بكونه من أشد المنتقدين للاتفاقيات التجارة الاقليمية.

[3] الأشقر أحمد، الاقتصاد الكلي،ط1،دار الثقافة للنشر والتوزيع، الاردن 2007، ص ص 166-167.

[4] مولاي عبدالقادر، مرجع سابق، ص21.

إتباع هذه الدول للاستراتيجية تتجه نحو التصدير وكان ذلك بمساعدة الاستقرار السياسي الذي عرفته هذه الدول، وتوافر القدر المناسب من رأس المال البشري وكذا و جود وعي وثقافة راسخة لدى مواطني هذه الدول حول ضرورة الادخار، الإخلاص في العمل، حب النظام، احترام السلطة، وكذا وجود علاقة وطيدة بين الدولة والاقتصاد والبحث العلمي تستهدف إرساء وتقوية قاعدة من البحث والتطوير، و وضع استراتيجيات تعتمد على استخدام التكنولوجيا الرائدة والربط بين سياسات التصنيع، التكنولوجيا، والتجارة الخارجية [1].

**الفرع الثاني : استراتيجية إحلال الواردات [2]**

نظراً لما للتجارة الخارجية من أهمية اقتصادية، باعتبارها المورد الأساسي للموارد المالية الخارجية للدولة قبل أن تكون آلية هامة في توفر الأسواق الخارجية للقطاعات الإنتاجية السلعية فهي كانت مصدراً للعملات الصعبة التي تحتاجها الدولة للحصول على السلع والخدمات الأجنبية ومشترياتها من السلع السيادية، لقد اتجهت معظم الدول إلى تبني استراتيجيات تنمية اقتصادية تعتمد على أداء قطاع التجارة الخارجية وقدرته على توفير الموارد المالية الصعبة وتقليص الاعتماد على الاستيراد الخارجي.

إن اعتبار سياسة التنمية الاقتصادية الوطنية القائمة على إحلال الواردات هي سياسة اقتصادية ملائمة لتثبيت الاستقلال السياسي وتحقيق التنمية الصناعية بالاعتماد على السوق المحلية وتصنيع بدائل محلية للسلع المستوردة، وتفسر الأدبيات الاقتصادية استمرار التبعية الاقتصادية والتدهور المزمن لشروط التبادل التجاري للدول أنه ناتج عن اعتماد الدول النامية على تصدير السلع الأولية، مقابل استيراد السلع المصنعة من الدول الصناعية المتقدمة وأن التحول نحو تصنيع بدائل للسلع المستوردة وتقليص استيرادها من الدول الصناعية يحقق لها التنمية الصناعية التي تمثل محور التنمية الاقتصادية والحد من التبعية الاقتصادية.

تتضمن آليات هذه الاستراتيجية ضرورة تعبئة الموارد المحلية المتاحة والاحتمالية بأعلى درجة من الكفاية، واستخدامها على نحو رشيد وفعال باعتبارها الأساس الراسخ لبناء التنمية المعتمدة على الذات، دون أن ينفي هذا المفهوم إمكانية اللجوء إلى مصادر المعونة الخارجية سواء كانت مالية أو فنية وإدارية، طالما كانت نافعة ومجدية من الناحية الاقتصادية، مع مراعاة ترشيد اللجوء إليها وأن يكون في أضيق الحدود والآجال.

إن هذه الاستراتيجية تعني أيضا الاستفادة الكاملة من القوى البشرية المحلية، وهذا بدوره يتطلب توفير التعليم والقضاء على الأمية وتدعيم التعليم الفني والتدريب المهني، مع الاهتمام بالرعاية الصحية، كما يتطلب

[1] مولاي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص ص24، 25 .

[2] عماري جمعي، **استراتيجية التصدير في المؤسسات المتوسطة و الصغيرة بالجزائر**، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011، ص ص 130- 133.

تنمية الخبرات المحلية والاعتماد عليها بشكل أساسي، فحجر الزاوية ضمن هذه الاستراتيجية هو خلق تكنولوجيا محلية باختيار سياسة تصنيع ملائم تعتمد على السوق المحلية، وهو ما يستدعي إبداع تكنولوجيا ملائمة تأخذ بعين الاعتبار توافر اليد العاملة، وكذلك تبسيط العملية الإنتاجية وتخفيض تكلفة الانتاج وتكون المنتجات في متناول محدودي الدخل، هذا بالإضافة إلى الاهتمامات التي يجب أن تحضى بها القطاعات الأخرى مثل الزراعة لتوفير الغذاء الذي بدونه لا يمكن ضمان الاستقرار الاقتصادي.

إن التصنيع على أساس التوجه الداخلي والاعتماد على الذات سيمكن من قيام قطاع صناعي قوي وفعال، يقوم على إنتاج السلع الاستهلاكية والوسطية والانتاجية جنبا إلى جنب ليس انطلاقا من توازنات مثالية ولكن من الاحتياجات الأساسية للسكان، لا يعني ذلك إنتاج كل أنواع المنتجات الصناعية، بل أن الأمر يخضع لحسابات دقيقة وتحليلات تأخذ في اعتبارها موارد وإمكانيات المجتمع الحالية والاحتمالية، وبذلك فمن المتصور أن يتم استيراد جانب ملموس من السلع الوسيطة والإنتاجية، بل والسلع الاستهلاكية خاصة على مدار السنوات الأولى من تطبيق الاستراتيجية، إلا أن ذلك سيتم في اطار الاحتياجات الفعلية طبقا للأهداف والسياسات المحددة، كما أن الأمر سيتطلب من الناحية الأخرى الاهتمام بالتصدير، خاصة الصادرات الصناعية، بحيث تغطي قيمتها على الأقل قيمة الواردات السلعية وتكلفة التكنولوجيا التي يتبين ضرورة الحصول عليها من الخارج، وهكذا فإن هذه الاستراتيجية تحسم مسألة العلاقة مع العالم الخارجي لصالح أهدافها وبما يضمن الاستقلال السياسي والاقتصادي، ويحافظ من هذا المنطلق على علاقات متكافئة مع العالم الخارجي.

## المطلب الثاني : مكانة الصادرات عند مختلف الاقتصاديين

### الفرع الأول : الصادرات في الفكر الاقتصادي التجاري

رأى التجاريون أن تحقيق قدر كبير من المعادن النفيسة "الثروة" يأتي من خلال الميزان التجاري الذي يكون في صالح الدولة، مما يحتم على الدولة أن تقلل من وارداتها من الدول الأخرى وأن تزيد من صادراتها إلى تلك الدول، وبذلك فقد تمثلت السياسة التجارية لديهم في إنعاش وتشجيع الصادرات وتقييد الواردات من الخارج، واعتبر التجاريون أن تحقيق وتكوين فائض مستمر في الصادرات هو المصدر الرئيسي لتعزيز القدرة الشرائية التي تستطيع الدولة من خلالها الحصول على احتياجاتها من الخارج، وقد تمثلت سياسة تشجيع الصادرات لديهم من خلال التالي[1] :

[1] أحمد أبو الفتوح علي الناقة، مرجع سابق، ص 351.

- تشجيع الصادرات من السلع الصناعية بكافة الوسائل؛
- تقديم الدعم والمعونة المالية لبعض الصناعات التصديرية لمواجهة المنافسة الخارجية؛
- رد بعض الرسوم أو الضرائب التي سبق أن تم تحصيلها عند استيراد المواد الخام لها من الخارج ؛
- تخفيض نفقات إنتاج السلع التي تصدّر إلى الخارج من خلال سياسة الأجور المخفضة؛
- إنشاء المستودعات الكبيرة للسلع الجاهزة للتصدير؛
- إنشاء المناطق الحرة والموانئ التي من شأنها مساعدة الصادرات على التطور[1].

**الفرع الثاني: الصادرات في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي**

منذ مطلع القرن الثامن عشر بدأت تتراجع أفكار التجاريين، وبدأت أفكار الكلاسيك التي نادت بالحرية الاقتصادية الكاملة في مجال التجارة الخارجية، وأبدى الكلاسيك اهتماما بالغا في نشاط التجارة الخارجية ولكن، ليس بالأسلوب الذي كان عليه التجاريون، حيث رأى الكلاسيك أن تنمية التجارة الخارجية على أساس الكفاءات النسبية لا يتعارض أبدا مع التنمية الاقتصادية بل يساهم فيها بشكل فعال وكبير، وتناول مفكرو مدرسة الكلاسيك دور الصادرات في توسيع القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد وتحقيق الغلة المتزايدة وتحريك الاستثمار على وجه يضمن الحصول على أكبر كفاية ممكنة من استخدامات الموارد المحلية إلى جانب اجتذاب رؤوس الأموال الخارجية للاستثمار في ميدان إنتاج السلع التصديرية، فقد أوضح الفكر الكلاسيكي أثر التجارة الخارجية على تراكم رأس المال عن طريق ما يترتب على التخصص الأكفأ للموارد الاقتصادية من ارتفاع في الدخل الحقيقي وزيادة الادخار وتوفير حوافز الاستثمار كنتيجة لاتساع إطار السوق والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير، ومن خلال ما سبق عرضه عن الفكر الاقتصادي لدى الكلاسيك فيما يتعلق بنظرتهم إلى التجارة الخارجية وخاصة الصادرات بأنها لم تكن مجرد أداة لإعادة تخصيص الموارد أو تحقيق التوزيع الأمثل لها، بل تعتبر عندهم قوة محركة للنمو[2].

**الفرع الثالث : الصادرات في الفكر الاقتصادي الحديث**

عندما جاء كينز برز الاهتمام البالغ في تحليل أهمية دور الصادرات كأحد مكونات الدخل القومي حيث تسهم الصادرات من خلال عمل المضاعف بزيادة الدخل بصورة اكبر من قيمتها المباشرة، أما "Myrdal" فإنه يرى أن التجارة الخارجية بين الدول النامية والدول المتقدمة تعمل على زيادة التفاوت القائم في المستويات

[1] سامية سرحان، **أثر السياسة البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية (دراسة الآثار المتوقعة على تنافسية الصادرات الجزائرية)** رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، 2011، ص 44.

[2] عبد الرزاق بن هارون، مرجع سابق، ص ص 6 – 7.

الاقتصادية بين المجموعتين، ويرى أن الأسواق الكبيرة التي تخلقها التجارة الخارجية تعمل في المقام الأول على تعزيز وضع الدول المتقدمة التي تتمتع أصلا بصناعة قوية مقابل ضعفها في الدول النامية إلى جانب أن الطلب على صادرات الدول الأخيرة (وغالبا ما تكون مواد خام أو أولية تتصف بعدم المرونة ) ويرى أن أي تقدم يحدث في قطاع الصادرات في الدول النامية غالبا ما يرجع أثره إلى الدول الصناعية المستوردة للمواد الأولية، إضافة إلى عوائد استثماراتها التي اقتصرت على قطاعات معينة كإنتاج المواد الأولية وتصديرها، أما "Nurkse " فإنه يرى أن التجارة الخارجية أداة للانتشار النمو الاقتصادي فضلا عن كونها وسيلة لتوزيع المواد توزيعا أكثر كفائه، وضرب مثلا على ذلك بالدور الذي لعبته التجارة الخارجية في البلدان الحديثة مثل كندا واستراليا وجنوب إفريقيا والأرجنتين، كما أكد على ضرورة الاهتمام بهذا الجانب في الدول النامية خاصة عندما تكون ظروف الطلب الخارجي على مواد التصدير وسلعة غير مواتيه، وإزاء ذلك بين تشاؤمه بما يتعلق بإمكانية قيام التجارة الخارجية بدور إنمائي للدول النامية، وذلك نتيجة ما تواجه صادراتها إلى أسواق الدول المتقدمة من عقبات عديدة، هذا ما يجعل اللجوء إلى تنمية الصادرات أكثر من ضرورة[1].

## المطلب الثالث : لمحة حول نظريات التجارة الخارجية

### الفرع الأول : نظرية التكاليف النسبية لدافيد ريكاردو 1772 – 1823

تنص نظرية التكاليف النسبية على أن تخصص كل دولة في إنتاج وتصدير السلعة التي تملك ميزة نسبية في إنتاجها، أي تنتجها بتكلفة نسبية أقل مقارنة بالدولة الأخرى.

ولتفسير هذه النظرية نستعين بالمثال التالي [2]:

**الجدول رقم 01 : التكاليف النسبية لإنتاج السلعتين x و y في الدولتين A و B**

| السلعتين / الدولتين | x | y | التكلفة النسبية ب ( البعد السلعي ) |
|---|---|---|---|
| الدولة A | 80 | 20 | 0.25 = 20/80 |
| الدولة B | 40 | 20 | 0.5 = 20/40 |
| التكلفة النسبية أ ( البعد الجغرافي ) | 0.5 = 40/80 | 1= 20/20 | / |

**المصدر**: جميلة الجوزي، **أسس الاقتصاد الدولي "النظريات و الممارسات"**، دار أسامة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2013، ص10.

[1] نفس المرجع السابق ، ص 7.

[2] جميلة الجوزي، مرجع سابق، ص ص10، 11.

نلاحظ من خلال أن التكاليف المطلقة للدولة B أقل من التكاليف المطلقة للدولة A، وحسب دافيد ريكاردو فإن الدولة Bتستغرق نصف الوقت الذي تستغرقه الدولة A في إنتاج السلعة x، و تستغرقان نفس الوقت لإنتاج وحدة واحدة من السلعة y، وبالتالي فإن الدولة B لها تكاليف نسبية أقل في إنتاج السلعة x إلى الدولة A التي تتخصص بدورها في إنتاج و تصدير السلعة y إلى الدولة B.

هذا بالنسبة لتحليل البعد الجغرافي، ونفس النتيجة نحصل عليها بتحليل البعد السلعي، حيث تستغرق الدولة A في إنتاج وحدة واحدة من السلعة y ربع الوقت الذي تستغرقه في إنتاج وحدة واحدة من السلعة x، أما الدولة B فتستغرق في إنتاج وحدة واحدة من السلعة y نصف الوقت الذي تستغرقه في إنتاج وحدة واحدة من السلعة x، وبالتالي فرغم تفوق كلا الدولتين في إنتاج السلعة y إلا أن الدولة A تنتجها بتكلفة نسبية أقل مقارنة بالدولة B أي 0.25 <0.5، لذلك من صالح الدولة A أن تتخصص في إنتاج السلعة y و تصديرها إلى الدولة B ذات الميزة النسبية في إنتاج السلعة x .

وهكذا فحسب نظرية التكاليف النسبية تتخصص الدولة A في إنتاج و تصدير السلعة y إلى الدولة B التي تتخصص بدورها في إنتاج و تصدير السلعة x إلى الدولة A [1].

**الفرع الثاني : نظرية الاختلاف النسبي لعناصر الانتاج " لهكشر " و " أولين "**

أوفرت النظرية الكلاسيكية في دراستها لظاهرة التجارة الدولية أن التبادل الدولي يكون وفقا لاختلاف النفقات النسبية، ولكنها لم توضح أسباب اختلاف هذه النفقات من دولة لأخرى، فبحث الامر العالم السويدي "إيلي هكشر [2] " وتلميذه " برتيل أولين[3] "،اللذين تناولا دراسة أسباب قيام التجارة الخارجية وركزا على العوائد النسبية لعوامل الإنتاج وأسعار عوامل الإنتاج كأهم سبب للتجارة.

وتتنبأ هذه النظرية بأن كل قطر سوف يصدر السلعة التي يستخدمها في إنتاجها عاملا وفيرا ورخيصا نسبيا ويستورد السلعة التي يستخدم في إنتاجها عاملا أكثر ندرة وتكلفة نسبية [4].

وتقوم هذه النظرية على الفرضيات التالية [5]:

- وجود دولتين A و B وسلعتين x و y، و عاملي إنتاج فقط رأس المال K و العمل L .

---

[1] جميلة الجوزي، مرجع سابق، ص 12.

[2] **يل هكشر** :اقتصادي سويدي من مؤلفاته The effect of foreign trade on the distribution of income

[3] **برتلن أولين** : اقتصادي وسياسي سويدي حائز على جائزة نوبل ومن مؤلفاته " Iterregional and international trade ".

[4] دومنيك سلفادور، **الاقتصاد الدولي**، سلسلة دار شوم ماكروهيل للنشر، بدون سنة نشر، ص 29.

[5] جميلة الجوزي، مرجع سابق، ص 18.

- الإنتاج يخضع لقانون الغلة الثابتة .
- السلعة x كثيفة العمل، و السلعة y كثيفة رأس المال .
- استمرار الدولتين في إنتاج كلا السلعتين بعد التخصص.
- أذواق المستهلكين متماثلة في كلا الدولتين .
- أسواق السلع وعناصر الإنتاج تسودها المنافسة الكاملة .
- أسعار السلع تساوي تكاليف الإنتاج على المدى البعيد .
- إمكانية انتقال عناصر الإنتاج داخل الدولة الواحدة، وعدم إمكانية انتقالها بين الدولتين.
- التوظيف الكامل لموارد الدولتين .
- إهمال تكاليف النقل والرسوم الجمركية، وكل المعوقات التي يمكن أن تحد من تدفق التجارة الدولية.

أثبت نموذج هكشر – أولين أن قيام التجارة يعود إلى اختلاف النفقات النسبية كما تقدمت به المدرسة الكلاسيكية لكنه يضيف أن اختلاف هذه النفقات من بلد إلى أخر يرجع إلى الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج، وعليه فإن النظرية ترتكز على الفرق بين العوائد النسبية لعوامل الإنتاج وأسعار العوامل بين البلدان أهم سبب لقيام التجارة الخارجية وتذهب هذه النظرية إلى أن كل دولة سوف تتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تدخل في إنتاجها عناصر إنتاج متوفرة، وبالتالي تكلفة منخفضة إذا فيناسب كل دولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي تتلاءم مع ظروف وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج في ظل التنافس الحر.

أما الانتقادات الموجهة للنظرية فهي كالآتي :

- اهتمام التحليل بالاختلاف الكمي لعناصر الإنتاج وإهمال الاختلاف النوعي ( الكفاءة، خصوبة الأرض ...).
- صعوبة تحديد كثافة عناصر الإنتاج للسلع المتداولة.
- اعتبار الدول كلها في نفس المستوى الاقتصادي وهذا غير مطابق للواقع العالمي حيث يوجد دول متقدمة ودول متخلفة[1].

[1] دومنيك سلفادور، مرجع سابق، ص 32.

## الفرع الثالث :النظريات الحديثة في التجارة الخارجية

### أولا : نظرية الفجوة التكنولوجية

يعتبر "بوسنر" مؤسس نظرية الفجوة التكنولوجية وهذا عند ملاحظته في عام 1961م، أن الدول ذات التشابه في عوامل الإنتاج تقوم بالتبادل التجاري فيما بينها، و هذا ما يؤدي إلى وجود تناقض مع نتائج "هكشر – وأولين " حيث أن ابتكار طرق جديدة في إنتاج سلع جديدة، يمكن بعض الدول أن تكون مصدرة بغض النظر عن نسب عوامل الإنتاج التي تتمتع بها، حيث أن تفوقها التكنولوجي يسمح لها بأن يكون لها احتكار التصدير في سلع القطاع المعني[1].

ولقد اعتمد " بوسنر" في تفسيره لنموذج الفجوة التكنولوجية مصطلحين هما[2] :

- فجوة الطلب : وهي تلك الفترة الزمنية بين بداية إنتاج السلعة في الدولة الأم، وبداية استهلاكها في الخارج؛
- فجوة التقليد : وهي تلك الفترة بين بداية إنتاج السلعة الجديدة في الدولة الأم وبداية إنتاجها في الخارج.

وحسب هذا النموذج فإن الدول المتفوقة تكنولوجيا تطرح في السوق منتجات جديدة أو منتجات ذات جودة أفضل أو ذات تكلفة أقل، تسمح لها باكتساب مزايا احتكارية مقارنة بغيرها من الدول، تمكنها من تصدير هذا المنتج إلى بقية الدول؛ لأن المستهلكين الاجانب يطلبون السلعة بفعل المحاكات قبل أن يستجيب المنتجون المحليون لهذا الطلب على السلعة المستوردة، و منه تبقى الدول صاحبة التفوق التكنولوجي تتمتع باحتكار مؤقت في إنتاج وتصدير السلع ذات التقدم التكنولوجي إلى الدول الأخرى ما دامت فجوة الطلب أكبر من فجوة التقليد، لكن مع توسيع إنتاج هذه السلعة تأخذ العملية الإنتاجية شكلها النمطي، عندئذ يمكن إنتاج نفس المنتوج في الدول المستوردة وبالتالي يزول الاحتكار[3].

وما يؤخذ على هذه النظرية أنها لم تتمكن من بيان حجم الفجوة التكنولوجية، والمدى الزمني الذي يتمكن من خلاله أن تستمر تلك الفجوة قبل زوالها[4]، إضافة إلى أن هناك عدة دراسات بينت عدم ملائمة

---

[1] زاهي محمد الأمين، **أثر الإصلاحات الاقتصادية على التجارة الخارجية وانضمامها إلى" OMC " 1994 – 2007** ،رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة، 2009م،ص 15.

[2] محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010، ص 120- 121.

[3] علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي" نظريات و سياسات "**، ط2، دار الميسرة، عمان، 2010، ص 33-34.

[4] عائشة حلوفي، **تأثير التكتلات الاقتصادية الاقليمية على حركة التجارة الدولية " دراسة حالة الاتحاد الأوربي "**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، 2012م،ص 17.

النموذج للواقع، إذ تعتبر الأجور العامل الهام في تحديد نمط التجارة في المدى الطويل، كما أن النموذج لم يستطيع الإجابة عن السؤال : ما الأسباب التي تؤدي إلى التجديدات أو الاختراعات و الكيفية و التي تنتشر بها؟.

**ثانيا : نظرية دورة حياة المنتج**

تعتبر نظرية دورة حياة المنتج للاقتصادي " فرنون " عام 1966، امتداد لنظرية " بوسنر "؛ وهذا للاعتمادها على نفس المبدأ المتمثل في الفارق التكنولوجي، إلا أن هذه النظرية تعمل على تحليل الأسباب التي تؤدي إلى تحليل الابتكارات والكيفية التي تنتشر بها [1]، باعتمادها على دور المنتوج الجديد ودورة حياته في قيام التجارة الدولة.

لقد افترض " فرنون " في نظريته هذه أن التفوق التكنولوجي ينطلق بشكل مستمر في الولايات المتحدة الامريكية مما يعطيها دورا رياديا في تطوير المنتجات الجديدة وتصنيعها، وعبر مراحل تمر بها هذه المنتجات فإنها تنتقل من الولايات المتحدة الأمريكية إلى خارجها[2]؛ ولهذا فإن "فرنون" قسم هذه المراحل إلى أربعة مراحل هي [3]:

1. **مرحلة الانطلاق :**

في هذه المرحلة ينتج المنتوج من قبل البلد المبتكر بكميات محدودة وبتكاليف مرتفعة، ولهذا يوجه إلى سوقه الداخلي نظرا لارتفاع القدرة الشرائية فيه، كما تتميز هذه المرحلة بالكثافة التكنولوجية وبالتالي فإن النمو نمو المنتوج وإنتاجه يتطلب يد عاملة عالية المهارة، لذا فإن أسعار المنتوج الجديد تكون مرتفعة والطلب عليه غير كبير، مما يجعل تصديره للخارج محدوداً جداً؛

2. **مرحلة النمو :**

في هذه المرحلة يزداد الطلب على المنتوج، ويجري إنتاجه بصفة متزايدة أكثر فأكثر، وتنخفض تكاليف إنتاجه وبالتالي أسعاره مما يضاعف الطلب عليه داخليا وخارجيا، الأمر البلد المبتكر مصدر للمنتج نتيجة لاحتكاره المؤقت للتكنولوجيا، بينما يظهر الميزان التجاري للدول المصنعة ( المقلدة ) في حالة عجز، في حين تظهر الدول النامية في منتصف هذه المرحلة مستوردة للمنتوج الجديد؛

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص 42.

[2] خالد السواعي، **التجارة الدولية "النظرية وتطبيقاتها"**، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2010م، ص 218.

[3] حسام علي داود وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار الميسرة عمان، 2002، ص 54.

3. **مرحلة النضج :**

في هذه الحالة يكون المنتوج منمنطا والتكنولوجيا عادية، لذا فإن المنافسة تكون سعرية، و بالتالي يتمركز الانتاج في الدول ذات الأجور المنخفضة وهذا لتخفيض تكاليف الإنتاج، فتصبح الدول المبتكرة مستوردة بينما الدول المقلدة مصدرة.

4. **مرحلة الانحدار :**

في هذه المرحلة يصبح المنتوج أكثر تنميطا وعاديا والتكنولوجيا متاحة لجميع الشركات، لذا تشير هذه المرحلة ببداية التصدير في الدول النامية وهذا نتيجة انخفاض تكاليف الإنتاج فيها بسبب وفرة اليد العاملة، حيث تظهر الدول النامية مصدرة للمنتوج للدول المبتكرة و المقلدة.

**المطلب الرابع : علاقة النمو الاقتصادي بنمو الصادرات و مبررات اللجوء إليها**

**الفرع الأول : العلاقة بين النمو الاقتصادي ونمو الصادرات**

إن أقل ما يقال عن علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي أن الصادرات محرك للنمو الاقتصادي وهذا ما أشار إليه دنيس روبرت سوأن في مقال نشرها عام 1940، وبعده حاول نوركسيه أن يثبت أن زيادة الصادرات كانت محركا لنمو الاقتصادي في الأقطار المنتجة للمواد الخام في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وأظهرت العديد من الدراسات أن نمو الصادرات كان ذا ارتباط كبير مع الناتج المحلي الإجمالي، ويثبت أن البلدان التي تنمو بسرعة تميل إلى تصدير المزيد من السلع وأن زيادة الصادرات تؤدي إلى نمو سريع في الاقتصاد.

إن ما يتمتع به القطاع من أهمية جعل له القدرة على المساهمة في عملية النمو الاقتصادي، حيث يبرز دوره في تحقيق التوازن بين العرض الإنتاجي غير مرن والطلب شديد المرونة، بالإضافة إلى دورها الطويل المدى في المساهمة في توفير النقد الأجنبي اللازم لإعادة بناء الهيكل الاقتصادي[1].

**الفرع الثاني : مبررات اللجوء إلى تنمية الصادرات**

**أولا : النزعة الحمائية :**[2]

اتجهت الدول الصناعية المتقدمة إلى زيادة النزعة الحمائية أمام وارداتها من كافة السلع الأولية والصناعية، نتيجة للأزمات المالية التي سادت في عقد الثمانينات بالإضافة إلى فترات الركود العالمي الذي ساد معظم الدول الصناعية، هذا وقد اتجهت الدول الصناعية إلى تبني القيود الحمائية غير التعريفية على أثر نجاح الجات في تخفيض

[1] بن جلول خالد، **آثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي (دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1970 – 2006)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص ص 100، 101.

[2] وصاف سعيدي، **تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي بالجزائر**، مجلة الباحث العدد 1، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2002، ص ص8 – 9.

متوسط التعريفات الجمركية وقد أثرت هذه القيود تأثيرا واضحا منذ منتصف السبعينيات على صادرات الدول النامية، ويرجع الاتجاه المتزايد للنزعة المائية من جانب الدول الصناعية المتقدمة إلى طبيعة الديناميكية للميزة النسبية، فالمعروف أن الدول المتقدمة هي صاحبة السبق في الاختراعات الحديثة، بل هي منبعها، غير أن هذه الميزة سرعان ما تنتقل إلى دولة أو دول أخرى قد تكون أقل تقدما، حيث يتم إنتاج السلعة فيها وتصديرها للخارج إسنادا إلى وفرة عوامل الإنتاج في تلك الدول، فتبدأ الدولة صاحبة الاختراع في مواجهة منافسة شديدة ليست فقط في الأسواق العالمية بل أيضا في أسواق الدولة صاحبة الاختراع الأمر الذي يحدو بالعديد من هذه الدول إلى البحث عن وسائل جديدة للحماية.

**ثانيا : معدل التبادل :**

شهدت معدلات التبادل الدولية تدهورا في غير صالح الدول النامية، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى اتجاه أسعار السلع الصناعية التي تصدرها الدول المتقدمة الصناعية، إلى الدول النامية، إلى الارتفاع الشديد، مقابل اتجاه أسعار السلع الدولية، باستثناء البترول إلى الانخفاض ويرجع السبب وراء الانخفاض النسبي في أسعار المواد الأولية إلى تراخي الطلب العالمي على هذا النوع من المنتجات نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي الذي حققته هذه الدول الصناعية المتقدمة بما ساعدها على تخفيض نسبة المواد الأولية (المستوردة) المستخدمة في إنتاج السلع الصناعية.

**ثالثا : الدين الخارجي :**

لقد تزايدت أعباء الديون الخارجية في الفترة الأخيرة، فهي نتيجة لتزايد العجز في موازين المدفوعات، فتزايد عجز الحساب الجاري تترتب عليه ضرورة لجوء الدولة إلى الاقتراض الخارجي لتمويل العجز، وتحقيق فائض ميزان العمليات الرأسمالية يترتب عليه زيادة أرقام المديونية، وبالتبعية تزداد أرقام المديونية الخارجية مما ترتب عليها التزامات وأعباء واجبة السداد بعد فترة زمنية، الأمر الذي ينعكس في النهاية في زيادة العجز في الحساب الجاري، هذا ويزداد الأمر سواء نتيجة الارتفاع أسعار الفائدة على هذه القروض.

## المبحث الثالث: أهمية التنمية الزراعية و سبل ترقيتها

إن المهمة الأساسية المرجوة من القطاع الزراعي هو تغذية السكان وضمان أدنى من أمن التموين الغذائي للبلد، وإن هذا الهدف يمكن أن يتحقق، للأن التبعية الغذائية ليست ظاهرة حتمية بالنسبة للجزائر.

وفي إطار هذا الاعتقاد بهذه الفكرة، تتواصل الدراسات والمجهودات من طرف المعنيين بالزراعة والباحثين في سبل تنمية القطاع الزراعي.

### المطلب الأول: أهمية الزراعة في التنمية بالدول النامية

#### الفرع الأول : أهمية الزراعة بالقطاع الصناعي

المتعارف عليه أن الدول النامية تتسم بانخفاض مستوى الدخل الفردي، ورغم أن الدخل الفردي الحقيقي يعطينا أفضل مقياس للتفرقة بين الدول، فانه يبقى غير كاف للدراسة التحليلية لظاهرة التخلف والتنمية الاقتصادية، وبالتالي فان القاسم المشترك الأكبر الذي تتسم به الدول النامية والمتخلفة، كونها تعتمد على الزراعة بالدرجة الأولى في تلبية احتياجات مواطنيها، حيث يسود الاعتقاد أن الدول النامية هي دول زراعية في حين أن الدول المتقدمة هي دول صناعية، ولهذا نجد أن القطاع الزراعي يستأثر بالجزء الغالب من النشاط الاقتصادي في الدول النامية، وذلك بعكس ما عليه الحال بالنسبة للدول المتقدمة التي توفق بين القطاعين بحيث يساهم كل منهما تبعا لطبيعته البنائية، في التنمية الاقتصادية باعتبارها عملية مستمرة في تحسين مستوى معيشة السكان.

وإذا حكمنا جدلا بأن التصنيع هو العامل الديناميكي في عملية التنمية الاقتصادية، فان ذلك لا ينبغي أن يخفي عنا أهمية دور الزراعة في التنمية، على اعتبار أن العلاقات الاقتصادية متشابكة ومتداخلة فيما بينها، ويبدو التساند والتكامل والترابط بين الزراعة والصناعة أكثر قوة و وضوحا ولهذا فقد نالت الزراعة مكانة كبيرة في الفكر الاقتصادي وعرفت طرح نماذج نظرية كثيرة تبرز كلها مدى مساهمة الزراعة في مدى القطاع الصناعي باليد العاملة وبعض المنتجات الخام إلى جانب توفير مصادر مالية لتوفيرها في تغطية احتياجات الصناعة[1]، كما أن الفائض الزراعي يمكن نقله إلى القطاع الصناعي لتمويل الأجور مثلا، ولهذا يعتبر القطاع الزراعي من بين القطاعات الأساسية في الدول النامية، وذلك نظرا للدور الذي يلعبه هذا القطاع في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، سوء من حيث استيعاب اليد العاملة، أو المساهمة في تكوين الدخل القومي وتوفير العملة الصعبة في هذه الدولة، ولو أن

[1] غردي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2012، ص ص 71- 72.

هذا يختلف من دولة لأخرى، انطلاقا من اختلاف ظروف كل دولة، إلا أن هناك اعترافا متزايدا بأن وجود قطاع زراعي قوي واخذاً في التوسع والنمو أمر لابد منه، ولا يمكن الاستغناء عنه من أجل التنمية الاقتصادية.

كما أن زيادة معدل التصنيع يتطلب توفير عنصر العمل وتوفير المواد الأولية وحتى رأس المال، وطبعا فان مهمة القطاع الزراعي هي تلبية هذه المتطلبات.

**الفرع الثاني : أهمية الزراعة بالقطاع الخدمي**

ولهذا يبدوا أن زيادة الإنتاج الزراعي ضرورة حتمية حتى تساهم الزراعة في مجالات عديدة في التنمية الاقتصادية، حيث يمكن للفائض في الإنتاج الزراعي الناتج عن ارتفاع معدل الإنتاجية الزراعية أن يلبي الاحتياجات المتزايدة لسكان القطاعات غير الزراعية من السلع الزراعية أو استثمار جزء من الدخول الزراعية في القطاعات الأخرى، بالمقابل يرتفع نتيجة لذلك طلب السكان الزراعيين على السلع والخدمات التي توفرها القطاعات الأخرى نتيجة لارتفاع دخولهم، وهذا من شأنه المساهمة في توسيع سوق القطاعات غير الزراعية. فعلى مر التاريخ الاقتصادي لم توجد دولة واحدة تحولت من الركود الاقتصادي إلى مرحلة الانطلاق دون أن تكون قد حققت قدرا لا يستهان به من التحسن في الإنتاج الزراعي، على اعتبار أن الزراعة هي أول الأنشطة الاقتصادية وبدونها لا يمكن للحياة قائمة، فإذا كانت تعد مصدرا رئيسيا للمواد الغذائية وغيرها من المواد، فهي كذلك مسئولة عن إمداد سكان الاقتصاديات الأخرى غير الزراعية بالغذاء والكساء، بالإضافة إلى إمداد القطاعات الأخرى بكثير من المواد الإنتاجية، مثل رأس المال والمواد الأولية والمواد البشرية التي تحتاجها، ولهذا فان تخلفها يحد من تقدم القطاعات الاقتصادية الأخرى، فالزراعة في أي اقتصاد معين يمكن أن تساعد في دفع عجلة التنمية وبالتالي التقدم الاقتصادي، كما يمكن أن تكون عكس ذلك، إذا لم تنل العناية والاهتمام الكافيين.

وجري عن هذا الصدد لفت الانتباه إلى خطورة إهمال الزراعة في مشاريع التنمية الاقتصادية وتركيزها على المشاريع التي تكون رأس المال الاجتماعي الثابت (كالمدارس والمستشفيات والطرق وغيرها...) وما يترتب عنه من تضخم يصاحب مثل هذه المشاريع، وبالتالي يحد من الانتعاش الحقيقي لعملية التنمية الاقتصادية، حيث تميل المداخيل نحوى الارتفاع دون أن تتزامن مع ذلك زيادة موازية في توفر السلع الاستهلاكية، خاصة إذا كانت مثل هذه السلع تستورد من الخارج بالعملة الأجنبية النادرة أصلا، ولعل السبب في الإقبال على إقامة هذه المشاريع (الجذابة) من طرف القائمين على التنمية الاقتصادية، هو أنها تستجيب لطموحات عامة الناس وهي بذلك تعتبر وسيلة فعالة للدعاية، كما أنها غالبا ما تتلقى تأييد الهيئات الدولية وتحظى بمساعدتها بسهولة، وإهمال مثل هذه المشاريع يكلف الدولة فقدان مصادر خارجة هي في أمس الحاجة إليها لدعم نشاطها الاقتصادي، وعليه ينبغي

على الدولة أن تتجه نحوى ترقية مثل هذه المشاريع تماشيا لحاجات النمو الحاصلة، ولكن دون إهمال القطاع الزراعي[1].

ورغم انتشار مثل هذه التيارات الفكرية "التي تقلل من شأن القطاع الزراعي" إلا أنها قوبلت من جانب الكثير من علماء الاقتصاد بالعديد من التحفظات كونها ترتكز على تحليل يتسم بالقصور[2]، وكانت هذه الآراء المعارضة تستند إلى أن هناك علاقات تبادلية قوية ما بين التنمية الزراعية من جانب والتنمية الصناعية من جانب آخر، حيث أن التنمية الزراعية تحتل حجز الزاوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، كما أنها تلعب دورا رئيسيا في تسيير سياسات التوسع الصناعي في اتجاهات عدة، ولهذا تصبح أهميتها كبيرة في تنمية مقدرات الدول النامية والمتخلفة للخروج من هذه الوضعية[3].

وفي هذا الصدد لا ينبغي لمثل هذه الدول انتظار المعجزة، وإنما الانطلاق من الأرض، وهي متوفرة كمادة خام لدى الجميع، وزراعتها بالوسائل البسيطة المتوفرة محليا، والسعي في ترقية ذلك باستمرار مما يساهم ولو تدريجيا في تلبية بعض الاحتياجات اللازمة لحد الكفاف وتجاوز الحلقة المفرغة من التخلف والفقر، وبالتالي تجاوز وضعية انعدام الأمن الغذائي، ولهذا لابد أن تنال الزراعة ما تستحقه من الاهتمام في مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نظرا لأن النشاط الاقتصادي الأساسي في الدول النامية حيث يعمل فيما ما بين 50 و80% من سكان هذه البلدان[4].

وخلاصة القول أن تنمية الزراعة يعتبر أمر لابد منه من أجل أن يقوم القطاع الزراعي بالدور المنوط له في مجال التنمية الاقتصادية، ومن أجل بدء عملية التنمية هذه لابد من استغلال الموارد المتاحة ولو كانت بسيطة بشكل أكثر كفاءة وفعالية، ولضمان استمرارية التنمية يجب السعي على زيادة الموارد المتاحة وتطوير الخدمات الإنتاجية وإدخال التكنولوجيا الأكثر تطورا في العملية الإنتاجية.

ولتحقيق هذه الغاية يكون من المحتم على أجهزة الدولة أن تضع سياستها الاقتصادية وأطرها التنظيمية والمؤسسية لتتوافق مع احتياجات ومتطلبات عملية التنمية، لتضمن لها قوة الدفع نحو الهدف المرسوم.

---

[1] زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي خلال (2009/1980)**، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014، ص52.

[2] فوزية غربي، **مساهمة القطاع الزراعي في الدخل القومي في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 1988، ص20.

[3] صبحي القاسم، **نظرة تحليلية في مشكلة الغذاء في البلدان العربية**، مؤسسة عبد الحميد شومان، 1993، ص، 289.

[4] زهير عماري، مرجع سابق، ص ص 53-52.

## المطلب الثاني: شروط التنمية الزراعية

إن الأهمية الأساسية المرجوة من القطاع الزراعي هو تغذية السكان وضمان أدنى من أمن التموين الغذائي للبلد، وان هذا الهدف يمكن أن يتحقق، لأن التبعية الغذائية ليست ظاهرة حتمية بالنسبة لبلدنا وفي إطار هذا الاعتقاد بالفكرة المطروحة تتواصل الدراسات والمجهودات من طرف المعنيين بالزراعة والباحثين في سبيل تنمية القطاع الزراعي.

إن الهدف الأول للسياسة الزراعية لكل بلد هو رفع مردودية القطاع الزراعي، ولا يتأتى هذا إلا إذا قامت الحكومات بالاستثمار في الري، البحث العلمي الفلاحي، الإرشاد الزراعي ففي بداية تطور الزراعة، يجب الاعتبار بأن القطاع الزراعي هو المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية.

### الفرع الاول: المرحلة البدائية

في هذه المرحلة يخصص الرأسمال الاجتماعي "الإنسان" لبناء السدود إضافة إلى ذلك إدخال التكنولوجيا واستعمال الأسمدة الكيماوية في ذلك العقدين، ونفس الأمر بالنسبة لباكستان، فتجربتها تتجلى في حسن تسيير الموارد المائية في العقدين (60-70) إذا تمكن القطاع العام الباكستاني من تحقيق استثمارات ضخمة في تحقيق السدود والقنوات، كما يعتبر انجاز الهياكل القاعدية هام جدا باعتبار أن القطاع الزراعي يمر من مرحلة الكفاف إلى مرحلة التسويق، غير أن انجاز الهياكل القاعدية قلما عينت من طرف الحكومات.

عندما يتحقق الاستثمار العام في الري، الهياكل القاعدية والبحث ويشعر المزارعين بارتفاع مداخلهم فان الأفراد أو القطاع الخاص يهتم بالزراعة وبالذات تنصب استثماراتهم(الخواص) في حفر الآبار، بيع الآلات الزراعية أو كرائها، وتجدر الإشارة إلى ذكر حجم هذه الاستثمارات مرتبطة بمدى فعالية السياسة الزراعية "سياسة الأسعار مثلا..."، إذا يجب تدعيم القطاع الزراعي بالمواد المالية وحتى البشرية من خلال الاستثمار في ميدان الري، البحث العلمي، الهياكل القاعدية من أجل تحسين إنتاجية المراحل الأولى على الأقل لتطورها.

بعدما تتحسن الإنتاجية وتنتقل إلى القطاعات الغير زراعية عن طريق آلية السعر، السوق، ففي المرحلة الموالية عدة فرص للاستثمار في هذا المجال، إن الفائض من العوائد الزراعية الناجمة[1] عن الأرباح توجه إلى الاستثمار في سبيل توسيع النشاطات الزراعية كتحقيق أرباح جديدة، وتحسين فعالية القطاع الزراعي، وكذا مساهمته في زيادة المر دودية و تهافت المستثمرين الخواص على بعض النشاطات مثل: إنتاج الأسمدة، محلات لتسويق المنتجات الزراعية، كراء أو بيع الآلات.

[1] محمود صادق العضيمي وآخرون، **اقتصاد زراعي** ،جامعة عين شمس، القاهرة، 2000، ص 07.

**الفرع الثاني : مرحلة ازدهار المردود الزراعي**

أما المرحلة الحالية يتكامل ويترابط القطاع الزراعي مع الاقتصاد الوطني ككل تدريجيا من خلال التطوير في تنوع المحاصيل الزراعية التي لها أثار الجذب الأمامي والخلفي قويان " الزيوت، الخضر الفواكه، الحليب، اللحوم" فهذه المنتجات تتطلب بدورها إلى هياكل قاعدية (النقل، الطرق الريفية الكهرباء)، فان أتيحت كل هذه الانجازات فمن الممكن تحقيق مشاريع التصنيع الريفي الذي من شأنه يزيد من المداخيل والقدرة الشرائية، وكذلك خلق الفئات الاجتماعية المهنية في تلك المناطق إذا انتقال الزراعة عبر المراحل الأنفة الذكر، يتطلب في كل مرة استراتيجية معينة و دعم معين من طرف المؤسسات، المرحلة الأولى تفترض الاستثمارات العمومية معتبرة في مجال الري والبحث الفلاحي والهياكل القاعدية.

**الفرع الثالث : مرحلة ضـمان أجور المزارعين**

تلعب الاستثمارات الخاصة (القطاع الخاص و أرباب العمل) دورا أساسيا، إذا حقق هذا القطاع الزراعي مردودية عالية بفضل توسيع دائرة القروض وإتباع سياسة دعم الأسعار مثلا، تساعد الفلاح على ضمان نتيجة العملية الإنتاجية (هدف هذه السياسة ضمان للفلاحين أجورهم إن صح القول تكلفة إنتاجهم دون الرجوع إلى طلب الإعانة )، مما حفز الفلاح على بذل المجهودات.

ولو أن في الواقع عدة عراقيل تطارد وتصادف سياسة دعم الأسعار على الرغم من ذلك إلا انه يجب الاستفادة من تجارب بعض الدول النامية في تبني هذه السياسة وأحرزت على بعض الايجابيات إذا كانت الأسعار المحددة تتماشى مع تطور أسعار الأسواق العالمية.

**الفرع الرابع : تنسيق السياسات المسطرة**

التكامل والتنسيق بين السياسات الاقتصادية من شأنها التقليل من النزوح الريفي نحوى المدن وإقامة التوزيع المداخيل، وتعد سياسة القروض وسيلة لتشجيع الاستثمارات أي خلق وحدات الإنتاج الزراعي والصناعي للخواص، فبفضل إدماج التكنولوجيا حققت الدول المتقدمة "أمريكا وأوروبا" مرحلة مزدهرة.

فهذا الانتقال من الزراعة البدائية إلى الزراعة المعاصرة لا يمكن لكل بلدان العالم الثالث تخطيه لوجود بعض الدول لم تخط بعد خطوة واحدة نحوى الزراعة نصف المصنعة، فهذه الفجوة أو الفارق يمكن استدراكه إذا حققت استثمارات ضخمة في التموين بالمداخلات: التسويق، البحث العلمي، اليد المؤهلة، وأيضا العمل على أخذ العبرة والدروس من تجارب الدول المتقدمة في الزراعة.

حيث أن ارتفاع الإنتاج الزراعي متحقق إذا توافرت العناصر التالية:

- الترابط بين السلطات، السياسات والتكنولوجيا.
- استعمال الموارد بعقلانية في مجال: الري، الهياكل القاعدية الريفية، البحث العلمي.

ونشير أن الدول المتقدمة تسعى اليوم في العقد اللاحق إلى تخفيض من أثار سلبية للزراعة على البيئة وتعزيز التبادلات الخارجية.

**المطلب الثالث : وسائل تطور وترقية القطاع الزراعي**

من المتعارف عليه أن زيادة الانتاج الزراعي تعتبر ضرورة لتحقيق التنمية الاقتصادية وأنه بدون هذه الزيادة فإن التنمية الاقتصادية تتغير لتأثر سلبا على الانتاج الزراعي وتنتج وضعا غير مقبول كما أشرنا سابقا، و هذه الإنتاج الزراعي ضرورة لمواجهة الزيادة الخطيرة في النمو الديمغرافي والذي تعاني منه أغلب الدول النامية والمتخلفة، وهي لازمة أيضا لتوفير استهلاك عنصر العمل بعد زيادة معدل التطور الصناعي، وأخيرا فإن الزيادة في الإنتاج ضرورية لمواجهة طلب الصناعة المتزايد من الاستخدامات الوسطية ومن رأس المال ؛ ولذلك تصبح زيادة الإنتاج الزراعي ضرورة حتمية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا في حقيقة الأمر هو جوهر التنمية الزراعية، وفلسفتها التي تنصرف إلى كافة الاجراءات والتي من شأنها زيادة الانتاج الزراعي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية.

وفي هذا السياق، يمكن أن نميز بين أمرين في وسائل التنمية الزراعية، يتمثل الأول في إعادة تنظيم العلاقات الزراعية؛ أما الثاني فيتمثل في زيادة الموارد الزراعية المستخدمة[1]، والجدير بالذكر أن التمييز بين الوسيلتين السالفتي الذكر لا يعدو أن يكون منهجا للدراسة فقط ،إذ أنهما متشابكتان في الواقع وقلما توجد صورة لإحداهما دون الأخرى، فإعادة تنظيم العلاقات الزراعية، إنما يعتبر في الواقع تمهيدا لتنمية الموارد الزراعية حيث يظهر أهمية زيادة الموارد الزراعية، ومن ناحية أخرى، فإن زيادة الموارد الزراعية لا تتصور دون اعادة تنظيم العلاقات الزراعية.

وتشير الدلائل الواقعية والتاريخية أن النمو الزراعي يتطور وفق وتيرة مقبولة نحو التحسن بالنسبة للدول النامية بصورة عامة ،بل أنه قد تجاوز كل الخبرات السابقة وكل التوقعات فمن الإنجازات البارزة في هذا المضمار أن الهند والفلبين والسعودية مثلا قد أصبحت مكتفية ذاتيا من إنتاج الحبوب الغذائية، وقد تحقق جانب مهم من هذا النمو في إنتاج الأغذية الأساسية، على خلاف ما كان عليه في الفترات السابقة ( الاستعمارية )، عندما كان معظم التوسع يحدث في محاصيل التصدير التي تعود بالفائدة على الدولة المستعمرة، مثل الخمور إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر، ولكن لا يجوز الافراط في التفاؤل فنظرا للارتفاع السريع نسبيا في عدد السكان، كانت معدلات

[1] حازم الببلاوي، **التنمية الزراعية " مع إشارة خاصة إلى البلاد العربية "**، مطبعة النهضة الجديدة، القاهرة،1967، ص 33.

النمو في حصة الفرد متواضعة، بالنسبة للسلع الزراعية والغذائية عموما، وذلك منذ بداية الستينات وصولا إلى منتصف الثمانينات من القرن الماضي، وتواجه إفريقيا خصوصا وضعا صعبا، إذ تعرف القارة في مجموعها ركودا في إنتاجها من الأغذية خلال العقود الأخيرة و بالتالي فقد ازداد اعتماد أغلب البلدان الإفريقية على استيراد الاغذية و تشير الاحصائيات[1] في هذا الصدد ان عدد كبيرا من سكان البلدان النامية لا يمكن أن يطمئنوا في الحصول على الغذاء الكافي، ففي هذا الصدد تشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة إلى أن أكثر من 826 مليون نسمة كانوا من نقص التغذية في الفترة 2000- 2010، منهم نحو 792 مليون نسمة يعيشون في البلدان النامية،[2]و ربما يكون هناك الآن عشرة أمثال أو ما يفوق ذلك يواجهون وضعا تغذويا غير مضمون، لأن عدم استقرار الإنتاج الذي يرجع أساسا إلى الظروف المناخية يهددهم بخطر حدوث عجز في الأغذية، وسوف يستمر السباق للحفاظ على إمدادات الاغذية في البلدان النامية متفاوتا أو يفوق نمو السكان، ومن المرجح أن تزداد سرعة وحدة هذا السباق مع استمرار التطور، يضاف إلى ذلك أن الطلب على الغذاء سوف ينمو مع ارتفاع الدخل؛ وسيكون استمرار نمو الانتاج لمقابلة هذه الضغوط أكثر صعوبة، نظرا للأن جانبا كبيرا من أفضل الأراضي ومعظم موارد المياه التي يمكن الوصول اليها هي الآن مستغلة بالفعل، وسوف تتناقص خصوبتها تدريجيا.

وإذا كانت الزراعة في معظم البلدان النامية تعتبر النشاط التقليدي الأساسي، فهي كذلك تبقى المفتاح إلى التنمية المستدامة للاقتصاد العصري، والتجارب العديد تثبت بأن النمو الاقتصادي قد سار بالتوازي مع التقدم الزراعي، وعليه يكون الركود في الزراعة هو التفسير الأرجح لضعف الاداء الاقتصادي، وبالمقابل فإن ارتفاع الانتاجية الزراعية كان أهم العوامل المصاحبة لنجاح التصنيع، ولهذا يجب العمل على تطوير القطاع الزراعي وترقيته باستمرار ؛ حيث أن قطاع زراعي مزدهر سوف وضائف بالغة الأهمية في تدعيم الاقتصاد الكلي.

ونظرا للأثر الكبير للقطاع الزراعي في اقتصاديات الدول النامية، فلقد تزداد الاهتمام به ليصبح الركيزة الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث ان تطوير الزراعة في حقيقة الأمر هو تطوير للاقتصاد ككل، و لهذا فإن اتباع سياسات فعالة لتطوير القطاع الزراعي سيكون بالضرورة مرتبطا ومؤثرا في تحقيق الأهداف الاجتماعية لزيادة العمالة والدخول النقدية لصغار الفلاحين والتركيز على الزراعة سيعطي دفعة قوية للتصنيع الزراعي ،حيث الميزة النسبية للدول النامية، وتعطي صناعات احلال الواردات مجالا جيدا للتوسع الصناعي، ولكي يلعب القطاع

1

www.Fao.org/docrep.21/02/2015 16h.50m..

الزراعي دوره كاملا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية يجب العمل على [1]:

- اتباع سياسة زراعية واضحة ؛
- صيانة الموارد الطبيعية ؛
- العمل على إقامة التنمية الأساسية والكافية من هياكل مختلفة وتخزين ومحطات وبحوث، وهذا يستدعي زيادة كبيرة في حجم الانفاق الاستثماري؛
- توفير المدخلات الزراعية المحسنة من الأسمدة ومبيدات وطاقة محركة ...الخ؛
- توفير الخبرة والايدي العاملة المدربة لتنفيذ وادارة مشروعات التنمية الزراعية بما يعود بالفائدة على الجميع ؛
- معالجة مسألة علاقات الانتاج في الزراعة والعمل على رفع مستوى الانتاج بما يتفق ومصلحة الاقتصاد الوطني؛
- تحقيق التكامل بين جميع فروع النشاط الزراعي؛
- تدعيم التنمية التسويقية داخليا وخارجيا و اعتبار التسويق عملية مهمة مكملة للإنتاج، من أجل إشباع حاجيات المستهلك، مع التقليل من التكاليف ؛
- توسيع مجالات الاستفادة من نتائج البحوث في المجال الزراعي.

[1] محمد رشراش مصطفى، **الإقراض الزراعي في المنظور التنموي**، منشورات الاتحاد الإقليمي للائتمان الزراعي في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، الأردن، 1992، ص 32.

## خلاصة الفصل الأول :

يعتبر النمو الاقتصادي الهدف الأساسي لأي سياسة اقتصادية كانت، بحكم أنه مؤشر يدل في الغالب على وضعية الاقتصاد ككل كما يخضع إلى جملة من العوامل والمحددات التي تعد من أساسيات النمو الاقتصادي، كما اختلفت الآراء حول النمو الاقتصادي بين مختلف النظريات الاقتصادية، وشهدت الصادرات كذلك العديد من وجهات النظر كما حاول العديد من الاقتصاديين إثبات العلاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات، ونجد العديد من الدول التي تعمل جاهدة على تطور صادراتها في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي،في حين تتمثل أهمية الزراعة في التنمية بزيادة الإنتاج الزراعي لأنه ضرورة حتمية حتى تساهم الزراعة في مجالات عديدة في التنمية الاقتصادية، حيث يمكن للفائض في الإنتاج الزراعي الناتج عن ارتفاع معدل الإنتاجية الزراعية أن يلبي الاحتياجات المتزايدة لسكان القطاعات غير الزراعية من السلع الزراعية أو استثمار جزء من الدخول الزراعية في القطاعات الأخرى.

**تمهيد :**

إن المتتبع لعملية التنمية الاقتصادية في الدول يجد أنها تختلف من دولة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى، نتيجة لاختلاف التركيب الهيكلي لعناصر الانتاج الوطنية ومقومات التنمية المختلفة، والتطور التاريخي لحركة تقدم الشعوب وتطورها، فالتنمية الاقتصادية تعبر عن تقدم المجتمع بفضل استنباطه لطرق وأساليب إنتاجية تؤهلها إلى استخدام أفضل الموارد الطبيعية والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل مما ينتج عنها من رفع مستويات الإنتاج مستويات الانتاج وزيادة تراكم رأس المال في المجتمع.

يلعب القطاع الزراعي دوراً فعالا في مراحل التنمية وفي رفع عجلتها في معظم دول العالم من بينها الجزائر، بفضل ما يتوفر عليه القطاع من موارد طبيعية ومقومات بشرية وبإتباع استراتيجيات معينة، أهلته إلى تحقيق زيادة في الناتج الداخلي وفي نصيب الفرد منه، وفي رفع معدلات النمو في القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة وهو ما سنتطرق إليه من خلال المبحثين التاليين :

**المبحث الأول : تحليل اقتصادي وصفي للزراعة في الجزائر؛**

**المبحث الثاني : تحليل اقتصادي وصفي للتجارة الخارجية الزراعية الجزائرية؛**

**المبحث الثالث : تحليل قياسي لأثر الصادرات الزراعية على النمو الاقتصادي بالجزائر.**

## المبحث الأول : تحليل اقتصادي وصفي للزراعة في الجزائر

يعتبر القطاع الزراعي القطاع الرئيسي المنتج للسلع الغذائية الأساسية، بهدف إشباع الحاجيات المتزايدة للسكان وفق التزايد غير المحدود لعددهم، ومع تنامي القطاعات الاخرى وتطورها يبقى القطاع الزراعي يحتل مكانة الصدارة من حيث الأهمية بين القطاعات الأخرى لدى مختلف دول العالم، وفي الجزائر على الرغم من تنوع القطاعات الاقتصادية وتعددها يبقى القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني من أهم القطاعات محل اهتمام الدولة خاصة بداية من الألفية الثالثة.

### المطلب الأول : مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الجزائري

تختلف نسبة مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج الوطني من دولة إلى أخرى حسب طبيعة اقتصاد كل دولة والأهمية التي توليها الدولة لهذا القطاع ومدى تطوره، وفي الجزائر يحتل القطاع الزراعي أهمية من حيث مساهمته في تكوين الدخل الوطني، وتوفير الدخل لنسبة كبيرة من السكان وفي الرفع من متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل، الذي يعتبر من أهم المؤشرات التي توضح النمو الاقتصادي للبلاد، والجدول الآتي يوضح تطور مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي بالجزائر.

**الجـــدول رقم 02 : تطور مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الخام بالجزائر للفترة 1991-2013**

الوحدة : مليون دينار جزائري بالأسعار الجارية

| البيان | الناتج المحلي الخام | الناتج الزراعي | نصيب الزراعة من ( Bip )% |
|---|---|---|---|
| 1991 | 752592.3 | 87307.0 | 11.60 |
| 1992 | 918623.8 | 128416.3 | 13.97 |
| 1993 | 1005031.4 | 131102.0 | 13.04 |
| 1994 | 1274944.0 | 145614.5 | 11.42 |
| 1995 | 1743631.8 | 196559.5 | 11.27 |
| 1996 | 2256712.6 | 277842.1 | 12.31 |
| 1997 | 2243462.9 | 242703.2 | 10.81 |
| 1998 | 2444370.2 | 324845.8 | 13.28 |
| 1999 | 2825227.6 | 359665.8 | 12.73 |
| 2000 | 3698683.7 | 346171.4 | 09.35 |
| 2001 | 3754870.8 | 412119.5 | 10.97 |
| 2002 | 4023413.8 | 417225.2 | 10.36 |
| 2003 | 4700040.4 | 515281.7 | 10.96 |
| 2004 | 5545815.5 | 580505.6 | 10.46 |
| 2005 | 6930153.4 | 581615.8 | 8.39 |
| 2006 | 7823794.6 | 641285.0 | 8.19 |
| 2007 | 8554266.0 | 708072.5 | 8.27 |
| 2008 | 9968908.8 | 727413.1 | 7.29 |
| 2009 | 8770806.4 | 931349.1 | 10.61 |
| 2010 | 10404470.8 | 1015258.8 | 9.75 |
| 2011 | 12139977.0 | 1173713.9 | 9.66 |
| 2012 | 13460993.5 | 1252877.0 | 9.30 |
| 2013 | 14044756.8 | 1319402.1 | 9.39 |

**المصدر**: من إعداد الباحث اعتمادا على :

- الديوان الوطني للإحصاء، حوصلة احصائية، الحسابات الاحصائية من 1969 إلى 2011، رقم 528 ، سبتمبر 2012 ، ص ص227 -229 .
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مجلدات رقم :33،32،31،30،29،28،27،26.
- صندوق النقد العربي، النشرة الاحصائية 2011، 2012 ، جدول رقم 07.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 2015/04/02 20:13

http://www.fao.org/docrep/009/a0490m/a4090a00.htm

من الجدول نلاحظ أن الناتج الزراعي عرف تطورا كبيرا خلال الفترة 1991- 2013، حيث انتقل من 87307.0 مليون دج إلى 1319402.1 مليون دج، و هو ما يمثل زيادة بنسبة 1411.22 %، وأن الناتج المحلي خلال نفس الفترة ارتفع بنسبة 1766.18 %،مما يعني أن زيادة الناتج المحلي الخام كانت أكبر بكثير من زيادة الناتج الزراعي، بسبب التطور الحاصل في القطاعات الأخرى خاصة قطاع المحروقات الذي ساهم بشكل كبير في هذه الزيادة للناتج المحلي الخام، خاصة مع ارتفاع أسعاره خلال الألفية الثالثة، كما أن نمو القطاع في فترة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2008 بنسبة 98.26%، مع العلم أن أسعار هذه قد عرفت شبه استقرار حيث أن معدل زيادتها لا يفوق3%، هذا ما يعني أن الزيادة كانت في حجم الإنتاج أكبر منها في الأسعار، وذلك رفع حجم الاستثمارات في هذا القطاع وزيادة حجم الدعم لمعظم الفروع الفلاحية، أما بالنسبة لمساهمة القطاع الزراعي في الناتج الإجمالي فتتراوح ما بين 10.36%سنة 1991و9.36%سنة 2013، وهي نسب ضعيفة جداً رغم أهمية هذا القطاع في الاقتصاد الوطني، وهذا راجع إلى عدم مواكبة تطور الإنتاج الزراعي وأسعار المواد الزراعية للتطور الحاصل في القطاعات الأخرى كما ذكرنا سابقاً.

أما إذا قارنا تطور الناتج الزراعي مع التطور الديمغرافي الذي سجل نسبة نموا خلال الفترة 1995- 2010 تقارب 3%[1]، نجد أن نصيب الفرد الجزائي من الناتج الزراعي يزداد من سنة إلى أخرى خاصة من بداية الألفية الثالثة التي عرفت اهتمامات كبيرة من طرف الدولة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية للسكان وهو ما يبينه الجدول الآتي :

[1] الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009،ص37.

**الجدول رقم 03 : تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الزراعي خلال الفترة 1995-2010**

الوحدة : مليون دينار جزائري بالأسعار الجارية عدد السكان: ألف نسمة

| السنوات | الناتج الزراعي | عدد السكان | نصيب الفرد من الناتج الزراعة ( ألف دج للفرد ) |
|---|---|---|---|
| 1995 | 196559.5 | 27794 | 7.072 |
| 1999 | 359665.8 | 29507 | 11.394 |
| 2000 | 346171.4 | 30416 | 11.802 |
| 2001 | 412119.5 | 30879 | 13.63 |
| 2003 | 515281.7 | 31848 | 16.610 |
| 2004 | 580505.6 | 32364 | 19.281 |
| 2005 | 581615.8 | 32906 | 19.662 |
| 2007 | 708072.5 | 34096 | 20.653 |
| 2008 | 727413.1 | 34745 | 20.485 |
| 2009 | 931349.1 | 35100 | 37.687 |
| 2010 | 1015258.8 | 35661 | 35.125 |

**المصدر**: من إعداد الباحث اعتمادا على :

- إحصائيات السكان للسنوات 95،99، من التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2001.
- إحصائيات السكان للسنوات 2000 إلى 2008، من التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009.
- الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية – المجلد رقم 32، جدول(1) البيانات العامة.

من الجدول نلاحظ أن نصيب الفرد من الناتج الزراعي سجل ارتفاعا من سنة إلى أخرى انتقل فيها من 7.072 ألف دج سنة 1995 إلى11.802ألف دج سنة2000 وإلى35.125 ألف دج سنة 2010، وترجع هذه الزيادة إلى ارتفاع كمية الانتاج الزراعي من جهة، خاصة في الالفية الثالثة، ومن جهة ثانية إلى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية نتيجة تحرير الاسعار وتقليص الاستيراد نظرا لتطبيق الإصلاحات الاقتصادية، ورغم هذا يبقى نصيب الفرد من الناتج الداخلي الزراعي ضعيفا مقارنة بالدول المتقدمة.

في الأخير يمكن أن نستخلص أن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام تبقى ضعيفة مقارنة مع الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي يتوفر عليها القطاع والإمكانيات التي وفرت له خاصة في السنوات الأخيرة من دعم مالي ومادي ومعنوي، و هو ما نتج عنه ضعف نصيب الفرد من الناتج الزراعي، ويرجع ذلك إلى ضعف مستوى الإنتاج الزراعي نتيجة عدم الاستقرار في التشغيل والأجور غير المشجعة وإلى التأطير المحدود للمستثمرات الفلاحية، وكذلك الاصلاحات المتكررة التي عرفها القطاع، مما لم يسمح له بالاستقرار، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار مدخلات الانتاج الزراعي خاصة الأسمدة والعتاد الفلاحي، التي أدت إلى تقليص شراء هذه المدخلات نتج عنه ارتفاع نصيب الجرار الواحد من الأراضي المستغلة إلى أكثر من 90 هكتار/ للجرار، والذي يعد معدلا ضعيفا مقارنة بالدول المتقدمة التي يكون فيها نصيب الجرار ما بين 15 و20 هكتار، كذلك انخفاض أسعار بعض المخرجات الفلاحية نتيجة وفرة الانتاج في بعض الفصول، مما أدى بالفلاحين لعد إنتاجها، وهو الشيء الذي انتبهت له الدولة بشرائها المنتوج الاضافي بأسعار ثابتة وتخزينه إلى فترات نقص الإنتاج بهدف تشجيع الفلاحين.

## المطلب الثاني : مساهمة القطاع الزراعي في تلبية الغذاء للسكان وترقية الصادرات

يلعب القطاع الزراعي دوراً هاما في تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان وتحسين مستوياتهم المعيشية من خلال إنتاجه العديد من الأصناف والانواع الغذائية النباتية والحيوانية التي يحتاجها الانسان، كما أن للقطاع الزراعي دوراً في تنمية الصناعات المحلية ذات الارتباط المباشر وغير المباشر بالقطاع الزراعي، و هو ما نتطرق إليه في العنصرين الآتين :

### الفرع الأول : مساهمة القطاع الزراعي في تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان

يعتبر الأمن الغذائي من أهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها دول العالم وخاصة الدول النامية وذلك بسبب عدم قدرتها على تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان، لأن توفير هذه الاحتياجات الغذائية بمقادير مناسبة ومستقرة وبطريقة سهلة يؤدي إلى الاستقرار، و اتجاه الأفراد إلى عملية التشييد والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لذا أصبح من الضروري اليوم على كل دولة أن تسعى وتعمل ما بوسعها من خلال الاهتمام بقطاعها الزراعي، لتأمين الحاجات الغذائية المتزايدة لسكانها خاصة بعدما عانت العديد من شعوب العالم وخاصة الدول النامية من أزمات غذائية حقيقية، أدى بها إلى الاعتماد على استيراد الغذاء الذي يؤثر على تطور البلد، نظرا لتأثير مخزون البلد من العملة الصعبة والمخصصة لبناء قطاعات منتجة أخرى، حيث أصبحت تصرف العملة الأجنبية بصورة متزايدة على تعزيز مستوى استهلاك الغذاء للفرد، فبات من للضروري الآن على الدول المستوردة للغذاء أن تتخلص من هذه المشكلة لتحرر من هيمنة الدول المنتجة للغذاء، والتي تحاول دائما استغلال هذه المسألة واستخدامها كسلاح للضغط على هذه الدول لتنفيذ مطالبها الخاصة، ومن هنا تظهر أهمية القطاع الزراعي للحد من هذه المشاكل، وتحقيق الأمن الغذائي الوطني الذي يعني قدرة الإنتاج الوطني على تلبية الحاجيات الغذائية الاساسية للسكان من مادة أو عدة مواد تصدير مواد تكون لها نفس المستوى من الأهمية، بحيث عوائد صادرات هذه الاخيرة تغطي تكلفة المواد المستوردة[1].

لذلك حاولت الجزائر منذ الاستقلال مواجهة هذه المشكلة من خلال مخططاتها التنموية والإصلاحات التي عرفها القطاع الزراعي خاصة في تسعينات القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة بتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي نتج عنه تحسين الإنتاج الزراعي وتلبية الاحتياجات الغذائية لعدد من السلع الغذائية وتقليص استيرادها، وهو ما يبينه الجدول الآتي :

[1] زيري رابح، **الاصلاحات في القطاع الزراعي وآثارها على تطوره**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 1996، ص 189.

**الجدول رقم04 : نسبة مساهمة الإنتاج الزراعي المحلي الجزائري في تغطية الطلب الوطني على الغذاء من المواد الأساسية خلال الفترة 1995 – 2007**

الوحدة : 1000 طن

| السنوات | متوسط الإنتاج السنوي | | | متوسط الطلب السنوي | | | نسبة الاكتفاء الذاتي % | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| البيانات | 99-95 | 05-01 | 07 | 99-95 | 05-01 | 07 | 99-95 | 05-01 | 07 |
| الحبوب | 3519.5 | 3287.7 | 3601.9 | 15302.1 | 10794.1 | 10646.3 | 23 | 30.46 | 33.83 |
| البقوليات | 54.7 | 51.81 | 50.05 | 132.7 | 220.90 | 240.88 | 41.2 | 23.17 | 20.79 |
| البطاطا | 1175.0 | 1646.7 | 1506.9 | 2090.7 | 1756.65 | 1708.11 | 56.2 | 93.748 | 88.22 |
| السكر | --- | --- | --- | --- | 932.87 | 1121.86 | --- | --- | --- |
| الزيوت | 339.5 | 61.69 | 33.12 | 726.0 | 766.74 | 650.02 | 41.4 | 8.05 | 5.10 |
| اللحوم | 446 | 471.65 | 372.16 | 459.3 | 741.65 | 437.11 | 97.1 | 43.87 | 32.66 |
| الحليب | 1059.6 | 1634.6 | 1851.2 | 1853.4 | 3725.9 | 5668.08 | 58 | 43.87 | 32.66 |

**المصدر:** – غردي محمد، مرجع سابق، ص 37.

من خلال الجدول يمكن القول بأن نسبة مساهمة لإنتاج الزراعي في تغطية الطلب على الغذاء بالنسبة للمواد الغذائية الأساسية يختلف من مادة إلى أخرى فهو ضعيف في كل من الحبوب، الحليب ، وضعيف جدا فيكل من السكر، الزيوت والبقوليات، وفي تراجع مستمر ما عدا الحبوب مما زاد من اتساع الفجوة الغذائية بين العرض والطلب في هذه المواد الشيء الذي نتج عنه زيادة حجم الواردات منها، وهذا ما يعني عجز الإنتاج المحلي على مسايرة الطلب الوطني المتزايد من هذه المواد، حيث نجد أن الحبوب ضمن قائمة المواد الأساسية إلا أنها سجلت تحسنا في نسبة الاكتفاء الذاتي انتقلت من نسبة 23% خلال الفترة 1995-1999 إلى 33.83 % خلال سنة 2007، وهذا ما يعني انخفاضا في معدل التبعية الغذائية في مجال الحبوب إلى 64.17%، هذا بفضل الزيادة في الإنتاج الناتجة عن المجهودات التي بذلتها الدولة والمتمثلة في دعم الحرث البذور والأسمدة، ومنح على الإنتاج المقدم على تعاونيات الحبوب.

أما البقول الجافة فقد سجلت تراجعا في نسبة الاكتفاء الذاتي وصل إلى 20.79% سنة 2007، مقابل 41.12% خلال الفترة 1995- 1999، و هذا ما يعني أن معدل التبعية ارتفع من 58.8% إلى 79.2%، ويرجع ذلك إلى انخفاض الانتاج بسبب اتجاه الفلاحين إلى إنتاج الحبوب، لأنه أقل تكلفة وأكثر إنتاجية، بإضافة إلى زيادة الطلب على هذه المواد.

أما منتوج البطاطا هو الآخر عرف تحسنا كبير في نسبة الاكتفاء الذاتي من فترة لأخرى انتقلت من 56.2%خلال الفترة 1995-1999، ثم إلى 93.74%خلال الفترة 2001-2005، إلا أنه في سنة 2007،كان

هناك تراجعاً طفيفا وصل إلى 88.22% بسبب المشاكل التسويقية التي واجهها الفلاحين بسبب انخفاض الأسعار سنة 2006، أدى بهم إلى تخفيض الإنتاج في السنة اللاحقة.

في حين اللحوم فإن نسبة الاكتفاء الذاتي بها عالية جدا مقارنة بالمواد الأخرى و سجلت نسبة 97.1% خلال الفترة 1995-1999، لتنخفض إلى 85.14% سنة 2007،غير أن هذه النسب العالية للاكتفاء الذاتي ليست نتيجة وفرة الإنتاج الوطني، بل كنتيجة لنقص الطلب المحلي بفعل الأسعار المرتفعة وضعف القدرة الشرائية.

من ناحية أخرى منتوج الحليب سجل تراجعا في نسبة الاكتفاء الذاتي انتقلت من 58% خلال الفترة 1955-1999 إلى 32.66%سنة 2007، بسبب الزيادة في الطلب على المادة الأساسية الذي عرف إنتاجها ارتفاعا انتقل من 1853.4 ألف طن في الفترة 1995 -1999 إلى 56680.8 ألف طن سنة 2007، وباعتبار الحليب مادة أساسية تستهلكها كل الفئات الاجتماعية استوجب التوجه إلى السوق الخارجية لتلبية الطلب المتزايد عليها، مما كلف الدولة أكثر من 1.06مليار دولار سنة 2007 لتغطية هذا العجز[1].

وما يمكن استنتاجه في الأخير هو أن مساهمة القطاع الزراعي في تغطية الطلب الوطني تبقى ضعيفة رغم التحسن الكبير الذي عرفته بعض المنتجات (كالحبوب والحليب والبطاطا )، وذلك بسبب عدم مواكبة الإنتاج للنمو الديمغرافي المتزايد، مما زاد في ارتفاع معدلات التبعية إلى الخارج باستيراد كميات كبيرة من المواد الغذائية الاستهلاكية الأساسية[2].

**الفرع الثاني : مساهمة الزراعة في ترقية صادرات القطاع الزراعي**

تعد مساهمة الزراعة في ترقية الصادرات مؤشرا آخرا من المؤشرات المهمة للدلالة على أهمية القطاع الزراعي في تنمية الاقتصاد الوطني، وتمثل الصادرات بصفة عامة مصدراً أساسيا من مصادر جلب العملة الصعبة لتغطية مبالغ الاستيراد، وتمويل مشاريع التنمية المحلية، كما يعتبر التصدير منفذاً أساسيا للسلع الوطنية إذا عجزت السوق الوطنية على استيعابها، نتيجة الاكتفاء الذاتي ونقص القدرة الشرائية للمواطنين، وتتمثل صادرات الجزائر من الانتاج الزراعي في ( الخمور، التمور، الحمضيات، الجلود، الزيوت)، ويبين الجدول التالي تطور الصادرات الزراعية ونسبتها إلى مجموع الصادرات الكلية خلال الفترة 1999-2007.

[1] غردي محمد، مرجع سابق، ص 38.

[2] مطاتيوس حبيب، **اقتصاد وتخطيط الزراعة**، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، بدون سنة نشر،ص40.

**الجدول رقم 05 : تطور الصادرات الزراعية و الغذائية في الجزائر خلال الفترة 1999-2007**

الوحدة : مليون دولار

| المتوسط السنوي | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| صادرات زراعية (أ) | 105.3 | 111.2 | 151.9 | 126.9 | 143.7 | 163.1 | 164.5 | 164.6 | 181 |
| صادرات غذائية (ب) | 31 | 34.7 | 28.6 | 43.7 | 51.5 | 68 | 78.1 | 105.4 | 138.4 |
| **مجموع الصادرات (ج)** | **12320** | **21596** | **19133** | **18420** | **21479** | **31713** | **44482** | **50586** | **60174.4** |
| ب/أ % | 29.44 | 31.20 | 18.83 | 34.44 | 35.84 | 41.69 | 47.47 | 64.03 | 76.47 |
| أ/ج % | 0.85 | 0.52 | 0.80 | 0.69 | 0.67 | 0.51 | 0.37 | 0.29 | 0.30 |
| ب/ج% | 0.25 | 0.16 | 0.15 | 0.24 | 0.24 | 0.21 | 0.18 | 0.21 | 0.23 |

**المصدر**: غردي محمد، مرجع سابق، ص41.

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة الصادرات الزراعية عرفت تطوراً ملحوظاً خلال الفترة 1999-2007 انتقلت فيها من 105.3 مليون دولار إلى 181 مليون دولار، و هو ما يمثل نسبة نمو 78.89%، وهذا النمو كان بفضل التطور الكبير الذي عرفته قيمة الصادرات الغذائية التي انتقلت من 31 مليون دولار إلى 138.4 مليون دولار، وهو ما يمثل نسبة نمو 346.45%، وأن نسبة الصادرات الغذائية إلى الصادرات الزراعية تتراوح ما بين 29.44% و76.47%، هذا ما يعني أن أكبر من 50%من الصادرات الزراعية هي صادرات غذائية، أما قيمة إجمالي الصادرات هي الأخرى عرفت تطورا كبيرا خلال نفس الفترة، انتقلت فيه من 12320مليون دولار إلى 60174.4 مليون دولار، وهو يمثل نسبة نمو 383.43%، ما يعني أن نمو الصادرات الاجمالية كان أكبر بكثير من نمو الصادرات الزراعية، وذلك بسبب الارتفاع الذي عرفته أسعار المواد البترولية في هذه الفترة، أما بالنسبة لقيمة الصادرات الزراعية إلى مجموع قيمة الصادرات الكلية، فبالرغم من ارتفاعها نتيجة تطبيق المخطط للتنمية الفلاحية و برنامج الانعاش الاقتصادي، إلا أن نسبتها ضعيفة جداً تتراوح ما بين 0.3%و0.5% في أحسن السنوات، نظراً للتراجع في صادرات الحرارات والأسمدة الكيماوية، وزيادة الاستهلاك المحلي، الذي يتوافق عادة مع الزيادة في عدد السكان، وكذلك إلى زيادة صادرات المواد البترولية وارتفاع أسعارها من جهة أخرى.

## المطلب الثالث : تحليل الإنتاج الزراعي النباتي و تطوره في الجزائر

يحتل الإنتاج النباتي مكانة مهمة في الزراعة عموما، لأنه الركيزة الأساسية في توفير الغذاء، و يتحقق الأمن الغذائي بدرجة كبيرة إذا كان الإنتاج النباتي وفيراً، والعكس صحيح والجدير بالذكر أن هذا الفرع من الزراعة يظم مجموعة كبيرة من التراكيب المحصولية، لعل من أهمها، مجموعة الحبوب، ومجموعة البقوليات، ومجموعة الخضر والفواكه، وهذا ما سنتطرق إليه في تحليلنا للإنتاج الزراعي الجزائري من خلال الجدول التالي:

**الجدول رقم 06 : تطور الإنتاج الزراعي النباتي الجزائري خلال الفترة 2011-2012**

المساحة: ألف هكتار الإنتاجية : كلغ / هكتار الإنتاج: ألف طن

| المحصول | 2011 | | | 2012 | | | نسبة التغير (%) 2011-2012 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المساحة | الإنتاجية | الإنتاج | المساحة | الإنتاجية | الإنتاج | المساحة | الإنتاجية | الإنتاج |
| الحبوب | 2584.54 | 1442 | 3727.99 | 3063.03 | 1677 | 5137.15 | 18.5 | 16.2 | 37.7 |
| الدرنات و الجذور | 131.90 | 29281 | 3862.19 | 138.67 | 30428 | 4219.48 | 5.1 | 3.9 | 9.2 |
| البقوليات | 87.30 | 903 | 78.82 | 85.30 | 988 | 84.29 | -2.2 | 9.4 | 6.9 |
| البذور الزيتية | 314.49 | --- | 421.03 | 331.18 | --- | 250.79 | 5.3 | --- | -40.4 |
| الخضر | 449.25 | 21300 | 9569.24 | 468 | 22215 | 10402.32 | 4.1 | 4.2 | 8.7 |
| الفاكهة | 375.45 | 4973.25 | 2983.42 | 369.63 | 5015.19 | 3067.38 | 1.5 | 0.8 | 2.8 |

**المصدر**: من إعداد الباحث اعتمادا على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، مجلد 33 ، ص29-67.

من خلال الجدول يمكننا القول أن :

- إنتاج الحبوب :قد شهد إنتاج الحبوب نمواً بمقدار 37.7% عام 2012 والمقدر بحوالي 51.3 مليون طن مقارنة بحوالي 37.2مليون طن عام 2011.
- إنتاج الدرنات والجذور: سجل إنتاج الدرنات والجذور عام 2012 زيادة بنسبة 9.2% مقارنة بعام 2011 أي من حوالي 38.6 مليون طن عام 2012 إلى حوالي 42.1 مليون طن، وتعتبر الجزائر من الدول الرئيسية المنتجة للدرنات، حيث منتوج البطاطس المنتوج الرئيسي فيها.
- إنتاج البقوليات : نلاحظ أن إنتاج البقوليات ارتفع 6.9% عام 2012 حيث كان الإنتاج خلال 2011 حوالي 78.8مليون طن في حين قدر سنة 2012 بـ 84.2 مليون طن، بالرغم من تناقص المساحة المحصولية بنسبة 2.2- %.

- إنتاج البذور الزيتية: سجل إنتاج البذور الزيتية تراجعا للإنتاج بنسبة 40.4-%، في حين سجلت المساحة المحصولية زيادة بنسبة 5.3% .
- إنتاج الخضر والفواكه : سجل إنتاج الخضر نموا بنسبة 8.7%عام 2012 حيث بلغ الإنتاج عام 2011 95.6 مليون طن أما خلال سنة 2012 بقيمة 10.4 مليون طن.

أما الفواكه فقد شهد تحسناً سجلت 2.8 % حيث سجل ارتفاع طفيف 29.8 مليون طن حيث 2011 إلى حوالي 30.6 مليون طن.

إن تقلب الإنتاج الزراعي النباتي بالجزائر وعدم استقراره ينعكس سلبا على دخل المزارع والتجارة الزراعية والأمن الغذائي، كما يضفي أهمية بالغة على مواجهة التحديات المناخية والحد من آثارها السلبية لتحسين كفاءة الإنتاج الزراعي النباتي من خلال زيادة الاهتمام برصد الظواهر المناخية وتطوير أدوات وأساليب الرصد والاستقصاء والبحث والتحليل والتنبؤ والاستفادة من المنجزات التقنية الحديثة، لجميع البيانات وتحليلها واستخلاص النتائج للتخطيط الزراعي، وكذلك المحافظة على الموارد المائية وتنميتها ورفع كفاءة استغلالها، وبصفة خاصة مياه الأمطار، وعدم زراعة الأراضي الهامشية إلى جانب الاستفادة من نتائج البحوث التطبيقية في مجال التقنية الحيوية كاستخدام الأصناف المستنبطة ذات الإنتاجية المرتفعة والمقاومة للجفاف والحرارة والملوحة، وزيادة الاهتمام بالتخطيط الزراعي واختيار التركيبات المحصولية الملائمة، وتطوير نظم التأمين الزراعي في المناطق الزراعية ذات الظروف المناخية المتقلبة.

## المبحث الثاني : تحليل اقتصادي وصفي للتجارة الخارجية الزراعية الجزائرية

تمثل التجارة الخارجية أحد القطاعات الهامة في الاقتصاد الوطني لأي دولة، و تعتبر الموازين التجارية من أهم مؤشرات القوة أو الضعف لكفاءة الأداء الاقتصادي العام، وتحضى الموازين التجارية للمنتجات الزراعية بقدر أكبر من الأهمية لارتباطها بالقضية الحيوية لأمن للدول و مدى قدرتها على الاعتماد على الذات في إنتاج الغذاء وتحقيق انجازات تصديرية من بعض المنتجات الزراعية.

### المطلب الأول : تطور واردات المواد الغذائية الأساسية

لعل أهم ما يتم استيراده من المواد الغذائية الأساسية بالجزائر، الحبوب والبقول الجافة و ذلك للانخفاض الإنتاج المحلي منها؛ من جهة، وزيادة معدلات الاستهلاك من جهة أخرى، نظراً للانخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين من جراء التصحيحات الهيكلية التي عرفها الاقتصاد الجزائري.

كما يعرف الحليب كميات كبيرة في الواردات نظراً للارتباط معدلات إنتاجه محليا المناخية غير المستقرة، والجدول الموالي يبين واردات البقول الجافة و الحليب و السكر للفترة 2010- 2012.

**الجدول رقم 07: تطور واردات المواد الغذائية الأساسية خلال الفترة 2010-2012**

الكمية : ألف طن القيمة : مليون دولار بالأسعار الجارية

| | 2010 | | 2011 | | 2012 | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الكمية | القيمة | الكمية | القيمة | الكمية | القيمة |
| الحبوب | 37.95 | 1463.83 | 91 | | 7946.15 | 1816.44 |
| البطاطس | 146 | 772.78 | 117 | 390.97 | 113.26 | 74.43 |
| القمح | 8021 | 921.75 | 7487 | 1435.05 | 5057.38 | 1182.27 |
| الزيو النباتيه | 549 | 440.53 | 736 | 620.54 | 682.94 | 564.57 |
| البقوليات | 206 | 338.25 | 251 | 430.38 | 206.06 | 196.18 |
| الخضر | 190 | 15.75 | 240 | 12.19 | 10.32 | 4.62 |
| السكر الخام | 1347.92 | 794.77 | 881.93 | 591.77 | 1347.92 | 654.69 |
| اللحوم الحمرا | 45 | | 64 | | 62.30 | 172.21 |
| الفاكهة | 294 | 125.30 | 505 | 125.30 | 354.76 | 199.49 |
| الأسماك | 83 | 123.16 | 46 | 23.12 | 36.09 | 86.87 |
| الألبان | 2422 | 245.32 | 3107 | 257.15 | 2831 | 861.68 |
| **المجموع** | | **5265.63** | | **6081.14** | | **5813.45** |

**المصدر** : من إعداد الباحث اعتمادا على :

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 2015/04/12 14:22 بالنسبة للسنوات 2010-2011 http://faostat3.fao.org/compare/F
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، مجلد 33، مرجع سابق، بالنسبة لـ 2012، ص ص 157-283.

من خلال بيانات الجدول نلاحظ ما يلي :

- ارتفاع واردات الحبوب سواء من حيث الكمية والقيمة، للفترة 2010-2012 حيث انتقلت الكمية من 37.95 ألف طن إلى 7946.15 ألف طن، في حين انتقلت القيمة بالزيادة من1463.83 مليون دولار إلى 1816.44مليون دولار.
- انخفاض متوسط واردات البطاطس من حيث الكمية والقيمة للفترة 2010-2012 مقارنة بالفترة 2005-2009، حيث بلغت 113.26ألف طن من حيث الكمية، أما من جانب القيمة فسجلت 74.43 مليون دولار خلال سنة 2012.
- القمح سجل انخفاض في الواردات خلال الفترة 2010-2011، بينما سجل ارتفاع خلال 2010 حيث بلغت الكمية 5057.38 ألف طن، أما من حيث القيمة فقدرت بـ1182.27 مليون دولار.
- الزيوت النباتية سجلت ارتفاع في الواردات خلال الفترة 2010-2012، حيث انتقلت الكمية من 549 ألف طن إلى 682.94 ألف طن، كذلك زيادة القيمة من440.53مليون دولار إلى564.57مليون دولار.
- انخفاض واردات البقوليات خلال الفترة 2010-2011سوءا في الكمية أو في القيمة، أما خلال 2012 فقد سجلت ارتفاع مقارنة بـ2011.
- سجلت واردات الخضر ارتفاع في الكمية خلال الفترة 2010-2011 حيث انتقلت من 190 ألف طن إلى 240 ألف طن، أما خلال 2012 انخفضت الكمية لتصل إلى 10.32 ألف طن، في حين تسجل القيمة انخفاض على طول الفترة 2010-2012 وانتقلت من 15.75 مليون دولار إلى 4062 مليون دولار.
- سجلت واردات السكر الخام ثبات في الكمية خلال سنتي 2010 و2012 يقدر بـ 1347.92 ألف طن، أما خلال 2011 فسجلت 881.93 ألف طن، أما بالنسبة للقيمة فقد انخفضت من 794.77 مليون دولار خلال 2010و591.77 مليون دولار خلال2011.
- تذبذبت واردات اللحوم الحمراء بين الارتفاع والانخفاض من ناحية الكمية خلال 2010-2012 حيث بلغت أعلى كمية 64 ألف طن خلال 2011 وأدنى كمية 45 ألفطن خلال 2010، في انتقلت القيمة خلال طول الفترة من 24.19 مليون دولار إلى 172.21 مليون دولار.

- واردات الفاكهة سجلت ارتفاع نوعا ما من ناحية الكمية حيث بلغت 294 ألف طن خلال 2010 و505 ألف طن خلال 2011، أما القيمة فهي كذلك تعرف تذبذب فقد سجلت ثبات خلال 2010-2011 بقيمة 125.30مليون دولار و ارتفاع خلال 2012 مقدراً بـ 199.49مليون دولار.
- الأسماك من ناحية الواردات متذبذبة سوءا في الكمية أو القيمة، فقد قدرت أعلى كمية خلال 2010 بـ 83 ألف طن وأعلى قيمة 123.16مليون دولار خلال الفترة 2010-2012، لكنها تعرف ارتفاعاً سواء من ناحية الكمية أو القيمة بالنسبة للفترة 2005-2009.
- تذبذب واردات الألبان من ناحية الكمية فقد بلغت أوجها بقدر3107 ألف طن خلال 2011، أما من ناحية القيمة فهي تعرف ارتفاعاً خلال الفترة 2010-2011 حيث انتقلت من 245.32مليون دولار إلى 861.68مليون دولار.

**المطلب الثاني : تطور صادرات المواد الغذائية الأساسية**

تعتبر الجزائر من الدول الضعيفة في تصدير المواد الغذائية، حيث أن دور الصادرات الزراعية ضعيف وأن نسبة تغطية الواردات الزراعية بالصادرات الزراعية متدني، كما أشرنا سابقا، وسنتطرق أدناه إلى صادرات بعض المواد الغذائية الأساسية، وتطورها للفترة 2010-2012.

**جدول رقم08 : تطور صادرات المواد الغذائية الأساسية للفترة 2010-2012**

الكمية : ألف طن القيمة : مليون دولار بالأسعار الجارية

| | 2010 | | 2011 | | 2012 | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الكمية | القيمة | الكمية | القيمة | الكمية | القيمة |
| الحبوب | 30 | 2.54 | 5 | 7.79 | 8.34 | 3.30 |
| البطاطس | 0.06 | 0.10 | 0.02 | 0.22 | 0.05 | 0.03 |
| القمح | 39 | 25.92 | 30.41 | 11.75 | 6.00 | 3.30 |
| الزيوت النباتية | 0.06 | 0.14 | 0.07 | 0.12 | 7.20 | 3.69 |
| البقوليات | 7 | 6.41 | 3 | 4.17 | 0.09 | 0.04 |
| الخضر | 6 | 7.05 | 5.25 | 8.66 | 5.25 | 16.05 |
| زيت الزيتون | 0.02 | 0.39 | 0.86 | 3.04 | 0.02 | 0.09 |
| اللحوم | 0.1 | 0.35 | 0.81 | 0.05 | 0.02 | 0.01 |
| الفاكهة | 5.35 | 5.15 | 37.08 | 9.54 | 9.02 | 14.37 |
| الأسماك | 8 | 61 | 2 | 14.27 | 1.64 | 6.54 |
| الالبان | 3 | 1.99 | 2 | 1.48 | 16.81 | 2.28 |
| المجموع | | **111.04** | | **61.09** | | **46.4** |

**المصدر** : من إعداد الباحث اعتمادا على

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 2015/04/12 14:22 بالنسبة للسنوات 2010-2011 http://faostat3.fao.org/compare/F
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، مجلد 33، مرجع سابق، ص ص 199-235.

من خلال الاحصائيات المقدمة في الجدول أعلاه نلاحظ أن :

- عرفت صادرات الحبوب انخفاضاً من حيث الكمية خلال الفترة 2010-2012 حيث انتقلت من 30 ألف طن إلى 8.34 ألف طن، أما من جانب القيمة فقد سجلت ارتفاعا على العموم خلال نفس الفترة مقدراً بـ 7.79 مليون دولار خلال سنة 2011.
- سجلت صادرات البطاطس انخفاضاً سوءاً في الكمية أو في القيمة، حيث قدرت الكمية خلال الفترة 2010-2012 بـ 0.03 مليون دولار كأدنى قيمة خلال الفترة وذلك في سنة 2012.
- القمح انخفضت صادراته خلال الفترة 2010-2012 من حيث الكمية والقيمة، فقد سجلت الكمية 39 ألف طن و6 ألف طن، أما بالنسبة للقيمة فقد بلغت 25.92 مليون دولار إلى 3.30 مليون دولار.
- الزيوت النباتية سجلت صادراتها ارتفاع من حيث الكمية بالفترة 2010-2012 حيث بلغت 7.20 ألف طن خلال2012 إلى0.06 ألف طن خلال2010، أما القيمة فهي متذبذبة بين3.69 مليون دولار و0.12 مليون دولار.
- البقوليات انخفضت صادراتها من حيث الكمية و القيمة، حيث بلغت الكمية خلال الفترة من 7 ألف طن إلى 0.09 ألف طن، أما القيمة فقد تناقصت من 6.41 مليون دولار إلى 0.04 مليون دولار
- صادرات زيت الزيتون متذبذبة سواء من حيث الكمية أو القيمة، فقد بلغت الكمية ذروتها بـ 0.86 ألف طن خلال 2011 فيما تبقى ثابته خلال 2010 و2012 بكمية 0.02 ألف طن، أما القيمة سجلت ذروتها خلال 2011 مقدرة بـ 3.04 مليون دولار وأدنى قيمة خلال 2012 مسجلةً 0.09 مليون دولار.
- صادرات اللحوم الحمراء متذبذبة من ناحية الكمية ومتناقصة بالنسبة للقيمة خلال الفترة 2010-2012، حيث تراوحت الكمية من 0.81 ألف طن خلال سنة 2011 وهي أكبر كمية خلال الفترة، بينما بلغت أدنى كمية 0.02 ألف طن خلال 2012، أما القيمة نستطيع القول أنها تناقصت من0.35 مليون دولار إلى 0.01 مليون دولار.
- صادرات الفاكهة متذبذبة من ناحية الكمية حيث بلغت أعلى قدر سنة2011 مقدرة بـ 37.08 ألف طن و أدنى كمية خلال 2010 تقدر بـ 5.35 ألف طن، أما القيمة فقد ارتفعت من 5.15 مليون دولار إلى14.37 مليون دولار خلال الفترة 2010-2012.

- انخفضت صادرات الأسماك من حيث الكمية والقيمة، حيث بلغت خلال الفترة 2010-2012 من 8 ألف طن إلى 1.64 ألف طن، أما القيمة فتراوحت من 61 مليون دولار إلى 6.54 مليون دولار .
- تذبذب صادرات الألبان خلال الفترة 2010-2012 فقد بلغت الكمية أوجها خلال 2012 مقدرة بـ 16.81 ألف طن وأدناها 2 ألف طن خلال 2011، أما القيمة فسجلت خلال 2012 قيمة مقدرة بـ 2.28 مليون دولار كأعلى قيمة خلال الفترة وأدنى قيمة خلال سنة 2011 تقدر بـ 1.48 مليون دولار.

**المطلب الثالث : وضعية الميزان التجاري للسلع الزراعية**

يمثل الميزان التجاري الفرق بين صادرات الدولة من المنتجات الفلاحية وبين وارداتها من المنتجات الفلاحية ويعبر الفرق الموجب عن وجود فائض في الميزان التجاري وبصيغة أخرى قدرة الصادرات على تغطية قيمة المنتجات الفلاحية على تغطية الواردات منها، والجدول التالي يبين وضعية الميزان التجاري للسلع الزراعية :

**الجدول رقم 09 : وضعية الميزان التجاري للسلع الزراعية خلال الفترة 2005-2012**

الوحدة: مليون دولار أمريكي بالأسعار الجارية

| البيان | 2009-2005 | 2011 | 2012 | معدل النمو السنوي | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | 09-05 | 2012-11 |
| الواردات الزراعية | 6357.49 | 7826.71 | 7996.10 | 2.5 | 2.1 |
| الصادرات الزراعية | 1079.09 | 208.51 | 211.68 | 8.0 | 26.6 |
| الميزان التجاري الزراعي ( العجز ) | 52784 | 7618.2 | 7784.42 | 8.5 | 2.18 |

**المصدر** :من إعداد الباحث اعتمادا على :

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، مجلد 33، مرجع سابق، ص ص 116-195.

من خلال تحليلنا لنتائج الجدول نلاحظ التحسن الذي سجلته الصادرات الزراعية الجزائرية خلال 2012 بمعدل نمو بلغ 26.6%، إلا أن الميزان التجاري الزراعي الوطني ارتفع بنسبة 2.18%، من حوالي 7618.2 مليون دولار أمريكي عام 2012، ولم تحقق الدولة الجزائرية فائضاً في الميزان التجاري الزراعي خلال تلك الفترة.

وفي مقارنة سريعة بخصوص المبادلات التجارية الخارجية للمواد الزراعية لدول المغرب العربي نلاحظ أن الجزائر تسجل أكبر عجز بالنسبة لكل من المغرب و تونس حيث قدر العجز خلال 2011 بنحو6807 مليون دولار، بينما كان في كل من تونس والمغرب سوى2748مليون دولار و3068مليون دولار على التوالي خلال نفس الفترة، أما صادرات الجزائر فهي منخفضة جداً بالنسبة للدولتين المغاربيتين بأكثر من17ضعفاً،وذلك كما يوضحه الجدول التالي:

**الجدول رقم 10 : المبادلات التجارية الزراعية للدول المغاربية خلال الفترة 2013**

الوحدة : مليون دولار بالأسعار الجارية

| حجم المبادلات الزراعية المغربية | | | |
|---|---|---|---|
| الدولة | الصادرات الزراعية | الواردات الزراعية | الميزان التجاري الزراعي |
| الجزائر | 148 | 6807 | -6659 |
| المغرب | 1852 | 3068 | -1216 |
| تونس | 1357 | 2748 | -1391 |
| المجموع | 3357 | 12623 | -9266 |

**المصدر**: من إعداد الباحث اعتمادا على :

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مرجع سابق، قاعدة البيانات 2013، ص 316.

http://faostat3.fao.org/download/FB/BL/F

من خلال البيانات المبينة في الجدول والمخطط نستنتج أن معظم المواد الغذائية تعرف نقصاً كبيراً مقابل تغطية الطلب الكلي، وتعتبر الجزائر من بين أكبر مستوردي الغذاء في العالم، وبخاصة في مجال الحبوب والقمح بالتحديد الحبوب الجافة والحليب والسكر؛ وهي تعتبر من المواد الرئيسية والأساسية في تشكيل الغذاء اليومي للمواطن الجزائري.

## المبحث الثالث: تحليل قياسي لأثر الصادرات الزراعية على النمو الاقتصادي

لتحليل بيانات الدراسة المعتمدة تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS 21 لما له من ميزات عدة في تحليل مثل هذه الدراسات من خلال المقاييس والاختبارات التالية:

معامل ارتباط بيرسون للارتباط لدراسة العلاقة بين متغيرين. واختبار ستودينت وذلك لدراسة دلالة كل متغير من المتغيرات المستقلة على حدة في نموذج الانحدار الخطي المتعدد. وتحليل الانحدار الخطي المتعدد وذلك لإيجاد نموذج خطي لدراسة العلاقة المتغير التابع وبين المتغيرات المستقلة المؤثرة، واختبار فيشر لدراسة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة معا في نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

### المطلب الاول: تقديم نماذج الدراسة

لقد قمنا في هذه الدراسة بتقديم احصائيات هذا النموذج بناءا على الفترة 1980-2012 وقد جمعت من عدة مصادر وهي منظمة الزراعة والاغذية للأمم المتحدة، منظمة التنمية الزراعية العربية، الديوان الوطني للإحصاء لتحليل بيانات الدراسة المعتمدة تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS 21، وسنقوم باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد في تقدير النموذج حيث يقوم هدا النموذج على افتراض وجود علاقة خطية بين متغير تابع ومجموعة من المتغيرات المستقلة وحد عشوائي.

المتغير التابع: Tcroi ؛

المتغيرات المستقلة: impa, traa, proa, expa .

$$Tcroi = \hat{\beta}_t - \hat{\beta}expa_t + \hat{\beta}impa_t - \hat{\beta}traa_t - \hat{\beta}proa_t + u_i$$

**Tcroi:** معدل النمو الاقتصادي؛

**Expa:** صادرات زراعية؛

**Impa:** واردات زراعية؛

**Traa:** العمل الزراعي؛

**Proa:** الانتاج الزراعي؛

**$u_i$:** حد الخطأ الذي يجب اضافته لنموذج لينوب عن باقي المتغيرات التي تؤثر في النموذج ولم تدرج لأسباب معينة؛

T: تمثل الزمن.

## المطلب الثاني: تقدير النموذج وتحليل النتائج

يتم تقدير النماذج القياسية الاقتصادية باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية والتي تعتبر من أحسن الطرق لتقدير النماذج الخطية.

### الفرع الاول: النموذج المقدر والقوة التفسيرية

بعد تقديم النموذج سوف نقوم بتقدير معلمات النموذج ومعرفة مدى قوة تفسيره كما يلي:

**اولا: النموذج المقدر:**

$$\mathbf{Tcroi} = \mathbf{2.846}_t - \mathbf{0.02}\boldsymbol{expa}_t + \mathbf{3.466}\boldsymbol{impa}_t - \mathbf{3.726}\boldsymbol{traa}_t - \mathbf{8.587}\boldsymbol{proa}_t$$

من خلال المعادلة نلاحظ:

- بالنسبة لـ expa نلاحظ ان الاشارة سالبة، أي ان العلاقة عكسية بين المتغير التابع Tcroi والمتغير المستقل expa وهذا ما يتماشى مع النظرية الاقتصادية، نرى من النموذج ان الصادرات الزراعية نسبتها ضئيلة في الجزائر، بما ان الاقتصاد الوطني يعتمد على التصدير المحروقات بالدرجة الاولى فهذا، فبمعنى آخر ان الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، فنسبة صادرات النفط تمثل الحصة الأكبر من اجمالي الصادرات الوطنية وتبقى حصة ضئيلة من صادرات الاقتصاد الوطني من القطاعات الأخرى، بالتدقيق نرى نسبتها في هذا النموذج لم يتجاوز 2% لمدة 32 سنة، وسبب ضعف الصادرات الغذائية راجع الى زيادة الطلب المحلي على السلع الغذائية الأساسية؛
- بالنسبة ل impa نلاحظ ان الاشارة موجبة، أي ان العلاقة طردية بين المتغير التابع Tcroi والمتغير المستقل impa وهذا ما يتماشى مع النظرية الاقتصادية، نلاحظ من خلال النموذج ان الواردات الغذائية تسجل نسبة 346.6 % مما يعكس حالة القطاع الزراعي الجزائري خلال فترة 32سنة المدروسة مما انجر عنه التبعية الغذائية وزيادة قيمة الواردات في الفواتير العالمية، نجد ان أكثر الواردات هي واردات غذائية اساسية، التي تبلغ نسبتها أكثر من 70% وهذا ما تطرقنا له في الجانب النظري، وبما ان الدول لم توفر حاجيات السكان من انتاجها الوطني فهذا ما يجعلها تعتمد على الاستيراد؛
- بالنسبة ل traa نلاحظ ان الاشارة سالبة، أي ان العلاقة عكسية بين المتغير التابع Tcroi والمتغير المستقل traa وهذا ما لا يتماشى مع النظرية الاقتصادية، فالنظرية تقول أن كل ما يزيد عدد العمال في قطاع معين ترتفع إنتاجية العامل وبالتالي زيادة الانتاج، نلاحظ من خلال النموذج ان نسبة العمل

الزراعي بلغت372.6% خلال الفترة المدروسة في النموذج قليل وهذا راجع الى كثرة اليد العاملة على الحد المطلوب، بينما النسبة التي نرها في النموذج ترجع بعض مناطق الريف التي لاتزال تعتمد على اليد العاملة في الزراعة؛

- بالنسبة ل proa نلاحظ ان الاشارة سالبة، أي ان العلاقة عكسية بين المتغير التابع Tcroi والمتغير المستقل proa وهذا ما لا يتماشى مع النظرية الاقتصادية، إلا أننا نرى نسبة الانتاج قليلة وهذا راجع إلى البطالة المقنعة التي يعاني منها القطاع، أو قلة الامكانيات التي تجعلهم يكتفون بما يلبي حاجياتهم فقط .

بما أن الحد الثابت موجب فهذا النموذج معنوي وهو قابل للدراسة القياسية وهذا حسب ما يتماشى مع النظرية الاقتصادية.

**ثانيا: القوة التفسيرية:**

وقد بلغ قيمة معامل التحديد المصحح أن هذه المتغيرات المستقلة مجتمعة قادرة على تفسير ما نسبته 3. 39% أما التغيرات التي لم يتم تفسيرها فقد بلغت نسبتها60.7 % فهي راجعة الى متغيرات مستقلة أخرى.

**الفرع الثاني: اختبار الفرضيات**

إن اختبار المعالم المقدرة للنموذج يتطلب منا عدّة اختبارات إحصائية، البعض منها تختبر المعالم جملة واحدة والبعض الآخر يختبر معالم النموذج واحدة تلوى الأخرى. وتتمثل هذه الاختبارات في ما يلي:

**اولا: اختبار احصائية فيشر: F**

ومن خلال تحليل جدول تباين نبين ان قيمة F=4.45 وان قيمة sig=0.003 أي القيمة المحتسبة اكبر من القيمة الجدولية بالتالي ترفض $H_0$ وتقبل$H_1$ أي ان العلاقة الخطية المدروسة معنوية وهناك على الاقل متغير مستقل واحد ذو تأثير معنوي على معدل النمو الاقتصادي.

**ثانيا: اختبار إحصائية ستودينت:**

ندرس مدى معنوية كل متغير على حدا كمايلي:

- ترفض $H_0$ وتقبل $H_1$ أي انه يوجد فرق معنوي بين tcroi و expa حيث ان sig=0.040 اصغر من 0.05.
- ترفض $H_0$ وتقبل $H_1$ أي انه يوجد فرق معنوي ين tcroi و impa حيث ان sig=0.03 اصغر من 0.05.
- تقبل $H_0$ وترفض $H_1$ أي انه لا يوجد فرق معنوي بين tcroi و popa حيث ان sig=0.157 اكبر من 0.05.
- تقبل $H_0$ وترفض $H_1$ أي انه لا يوجد فرق معنوي بين tcroi و traa حيث ان sig=0.997 اكبر من 0.05.
- ترفض $H_0$ وتقبل $H_1$ أي انه يوجد فرق معنوي بين tcroi و sura حيث ان sig=0.034 اصغر من 0.05.
- تقبل $H_0$ وترفض $H_1$ أي انه لا يوجد فرق معنوي بين tcroi و proa حيث ان sig=0.334 اكبر من 0.05.

اذا المتغيرات التي لها معنوية وتؤثر في النموذج هي:

, impa, expa, sura

## خلاصة الفصل

تمثل التنمية الزراعية أحد أقطاب التنمية الاقتصادية لما لها من أهمية في توفير الانتاج الغذائي وزيادة الدخل الوطني، وزيادة نصيب الفرد من الناتج الزراعي بصفة مستمرة، وتحقيق الاقتصادي والاجتماعي، والذي يتحقق من خلال استخدام الموارد الطبيعية والبشرية.

إن تطبيق البرامج الزراعية سمحت للاقتصاد الوطني باستعادة النمو الاقتصادي بزيادة قيمة الناتج الداخلي الخام الحقيقي وانخفاض في المديونية وتحقيق فائض في ميزانية الخزينة العمومية وانخفاض البطالة ومعدل التضخم، ومما ساعد على تحسن هذا الوضع ارتفاع أسعار البترول في نهاية التسعينات وبداية الألفية الثالثة.

وعرف هذا القطاع تحسنا كبيرا في زيادة الانتاج في معظم السلع الزراعية وفي توفير مناصب الشغل وتحسن في المشاريع الزراعية والتنمية الريفية، بفضل تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي أعطى دفعة جديدة للقطاع الزراعي، بفضل برامج الدعم والتحفيز التي وفرها للفلاحين والعاملين في القطاع الزراعي، وكذا الاستثمارات في البنية الأساسية التي قامت بها الدولة لتوفير الظروف الملائمة للتنمية الزراعية.

# فهرس الجداول


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | التكاليف النسبية لإنتاج السلعتين X و Y للدولتين A و B | 27 |
| 02 | تطور مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الخام بالجزائر للفترة 1991- 2013 | 45 |
| 03 | تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الزراعي خلال الفترة 1995-2010 | 47 |
| 04 | نسبة مساهمة الإنتاج الزراعي المحلي الجزائري في تغطية الطلب الوطني على الغذاء من المواد الأساسية خلال الفترة 1995 - 2007 | 49 |
| 05 | تطور الصادرات الزراعية والغذائية في الجزائر خلال الفترة 1999-2007 | 51 |
| 06 | تطور الإنتاج الزراعي النباتي الجزائري خلال الفترة 2011-2012 | 52 |
| 07 | تطور واردات المواد الغذائية الأساسية خلال الفترة 2010-2012 | 54 |
| 08 | تطور صادرات المواد الغذائية الأساسية للفترة 2010-2012 | 56 |
| 09 | وضعية الميزان التجاري للسلع الزراعية خلال الفترة 2005-2012 | 58 |
| 10 | المبادلات التجارية الزراعية للدول المغربية خلال الفترة 2013 | 59 |

# فهرس المحتويات


| العنـــــــــــوان | رقم الصفحة |
|---|---|
| الإهداء | |
| تشكرات | |
| الملخص | |
| قائمة المحتويات | |
| فهرس الجداول | |
| قائمة المصطلحات | |
| **مقدمة** | أ- و |
| **الفصل الأول: دور تنمية الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي** | |
| **المبحث الأول:** مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي | 09 |
| المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي والعوامل المحددة له.....<br>المطلب الثاني: النمو الاقتصادي في ظل النظريات الاقتصادية .....<br>المطلب الثالث: أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي..... | 09<br>13<br>18 |
| **المبحث الثاني: انعكاس تنمية الصادرات على النمو الاقتصادي** | 22 |
| ا<br>لمطلب الأول: استراتيجيات وسياسات تنمية الصادرات في التجارة الخارجية.....<br>المطلب الثاني: مكانة الصادرات عند مختلف الاقتصاديين.....<br>المطلب الثالث: لمحة حول نظريات التجارة الخارجية.....<br>المطلب الرابع : علاقة النمو الاقتصادي بنمو الصادرات ومبررات اللجوء إليها..... | 22<br>25<br>27<br>32 |
| **المبحث الثالث: أهمية التنمية الزراعية و سبل ترقيتها** | 34 |
| المطلب الأول: أهمية الزراعة في التنمية بالدول النامية.....<br>المطلب الثاني: شروط التنمية الزراعية .....<br>المطلب الثالث: وسائل تطور وترقية القطاع الزراعي .....<br>خلاصة الفصل الأول ..... | 34<br>37<br>39<br>42 |
| **الفصل الثاني: تحليل اقتصادي للزراعة الجزائرية** | |
| **المبحث الأول: تحليل اقتصادي وصفي للزراعة في الجزائر** | 45 |

# فهرس المحتويات


| | |
|---|---|
| المطلب الأول: مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الجزائري.....<br>المطلب الثاني: مساهمة القطاع الزراعي في تلبية الغذاء للسكان وترقية الصادرات.....<br>المطلب الثالث: تحليل الإنتاج الزراعي النباتي و تطوره في الجزائر..... | 45<br>48<br>52 |
| **المبحث الثاني: تحليل اقتصادي وصفي للتجارة الخارجية الزراعية الجزائرية** | 54 |
| المطلب الأول: تطور واردات المواد الغذائية الأساسية.....<br>المطلب الثاني: تطور صادرات المواد الغذائية الأساسية.....<br>المطلب الثالث: وضعية الميزان التجاري للسلع الزراعية..... | 54<br>56<br>58 |
| **المبحث الثالث : تحليل قياسي لأثر الصادرات الزراعية على النمو الاقتصادي في الجزائر** | **60** |
| المطلب الأول : تقديم نموذج الدراسة .....<br>المطلب الثاني : تقدير النموذج و تحليل النتائج .....<br>خلاصة الفصل الثاني : ..... | 60<br>61<br>64 |
| **خاتمة** | 70-66 |
| **المراجع** | 75-72 |
| **الملاحق** | 77 |

# قائمة المراجع

## أولا– المراجع باللغة العربية :

### 1. الكتب :


1) إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، ط 2، دار هومة للنشر و التوزيع، الجزائر، 1997.

2) الأشقر أحمد، الاقتصاد الكلي،ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007م.

3) بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ط 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2008م.

4) جميلة الجوزي، أسس الاقتصاد الدولي "النظريات و الممارسات"، دار أسامة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2013م.

5) حازم الببلاوي، التنمية الزراعية "مع إشارة خاصة إلى البلاد العربية"، مطبعة النهضة الجديدة، القاهرة،1967م.

6) حسام علي داود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار الميسرة عمان، 2002م.

7) خالد السواعي، التجارة الدولية "النظرية وتطبيقاتها"، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2010م.

8) صبحي القاسم، نظرة تحليلية في مشكلة الغذاء في البلدان العربية، مؤسسة عبد الحميد شومان، 1993م.

9) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية 2003.

10) عجيمة محمد عبد العزيز والليتي محمد علي، التنمية الاقتصادية "مفهومها نظرياتها سياساتها"، الدار الجامعية، مصر، 2004م.

11) عريقات حربي محمد موسى، مبادئ الاقتصاد ( التحليل الكلي )، ط1، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2006م.

12) علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي" نظريات و سياسات "، ط2، دار الميسرة، عمان، 2010م.

13) فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004م.

14) محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010م.

15) محمد رشراش مصطفى، الإقراض الزراعي في المنظور التنموي، منشورات الاتحاد الإقليمي للائتمان الزراعي في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، الأردن، 1992م.

16) محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي " النظرية و المفهوم "، دار القاهرة للنشر، القاهرة، 2001م .

17) محمود حامد محمود عبد الرزاق، تكنولوجيا المعلومات و زيادة الصادرات و دعم التنمية الصناعية، مكتبة الحرية للنشر و التوزيع، مصر 2006م.

18) محمود صادق العضيمي وآخرون، اقتصاد زراعي ،جامعة عين شمس، القاهرة، 2000م.

19) ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية (ترجمة و تعريب محمود حسن حسني و محمود حامد حمود )، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006م.

**2. الرسائل و الأطروحات الجامعية**

20) بن جلول خالد، آثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي (دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1970 – 2006)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007م.

21) البياتي فارس رشيد، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد غير منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانيمارك، الأردن 2008م.

22) زاهي محمد الأمين، أثر الإصلاحات الاقتصادية على التجارة الخارجية وانضمامها إلى" OMC " 1994 – 2007 ،رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة، 2009م.

23) زبيري رابح، الاصلاحات في القطاع الزراعي وآثارها على تطوره، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 1996م.

24) زهير عماري، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي خلال (2009/1980)، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014م.

25) سامية سرحان، أثر السياسة البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية (دراسة الآثار المتوقعة على تنافسية الصادرات الجزائرية) رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، 2011م.

26) عائشة خلوفي، تأثير التكتلات الاقتصادية الاقليمية على حركة التجارة الدولية " دراسة حالة الاتحاد الأوربي "، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، 2012م.

27) عبد الرزاق بن هارون، استراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية و أثرها على النمو الاقتصادي بالجزائر " القطاع الزراعي حالة التمور الجزائرية "، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد و تسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013م.

28) عماري جمعي، استراتيجية التصدير في المؤسسات المتوسطة و الصغيرة بالجزائر، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011م.

29) غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2012م.

30) فوزية غربي، مساهمة القطاع الزراعي في الدخل القومي في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 1988م.

31) مولاي عبد القادر، التصدير كاستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر )، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007م.

### 3. الدوريات و المجلات :

32) وصاف سعيدي، تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي بالجزائر، مجلة الباحث العدد 1، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2002م.

4. **التقارير والقوانين والمراسيم والقرارات :**


**33)** الامانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير العربي الموحد، سبتمبر 2012.

**34)** الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير العربي الموحد، سبتمبر2009.

**35)** الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير العربي الموحد، سبتمبر2001 .

**36)** جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات، مجلد رقم 26، السودان، 2006.

**37)** جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات، مجلد رقم27، السودان، 2007.

**38)** جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات، مجلد رقم28، السودان، 2008.

**39)** جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات، مجلد رقم29، السودان، 2009.

**40)** جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات، مجلد رقم،30، السودان، 2010.

**41)** جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات، مجلد رقم31، السودان، 2011.

**42)** جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات، مجلد رقم32، السودان، 2012.

**43)** جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات، مجلد رقم33، السودان، 2013.

**44)** الديوان الوطني للإحصائيات، معطيات احصائية، الحسابات الاحصائية من 1962-2011، رقم 528، سبتمبر 2012.


5. **المؤتمرات والملتقيات والندوات :**


**45)** الجاسم خزعل، العنصر المالي البشري، المؤتمر المالي الثاني الاقتصادي بين العراقيين، العراق، العدد 21، بدون دار نشر، 2003م.

6. المواقع الالكترونية :

46) http://faostat3.fao.org/compare/F

47) http://www.fao.org/docrep/009/a0490m/a4090a00.htm

# قـائــمة المصــطـلـحـات

| قائـــمة المصطلحات | |
|---|---|
| **أثر** | التغير الحاصل في شيء ما نتيجة شيء أخر |
| **ترقية** | هي النمو والزيادة وأصلها رقى بمعنى ارتفع |
| **الصادرات غير النفطية** | هي كل ما يتم بيعه في الخارج من انتاج وطني خارج المحروقات، سلع وخدمات |
| **النمو الاقتصادي** | هو الزيادة المستمرة في الدخل الفردي الحقيقي الناتجة عن الزيادة في الانتاج الوطني |

# ملحق رقم 01 : مخرجات البرنامج الاحصائي

**Récapitulatif des modèles**

| Modèle | R | R-deux | R-deux ajusté | Erreur standard de l'estimation | Changement dans les statistiques | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | Variation de R-deux | Variation de F | ddl1 | ddl2 | Sig. Variation de F |
| 1 | .712[a] | .507 | .393 | 1.95483 | .507 | 4.456 | 6 | 26 | .003 |

a. Valeurs prédites : (constantes), proa, impa, traa, sura, popa, expa

**ANOVA[b]**

| Modèle | | Somme des carrés | ddl | Moyenne des carrés | D | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Régression | 102.177 | 6 | 17.029 | 4.456 | .003[a] |
| | Résidu | 99.356 | 26 | 3.821 | | |
| | Total | 201.532 | 32 | | | |

a. Valeurs prédites : (constantes), proa, impa, traa, sura, popa, expa

b. Variable dépendante : tcroi

**Coefficients[a]**

| Modèle | | Coefficients non standardisés | | Coefficients standardisés | t | Sig. | 95.0% % intervalles de confiance pour B | | Statistiques de colinéarité | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | A | Erreur standard | Bêta | | | Borne inférieure | Limite supérieure | Tolérance | VIF |
| 1 | (Constante) | 2.486 | .725 | | 3.430 | .002 | .996 | 3.976 | | |
| | expa | -.002 | .001 | -.337 | -2.165 | .040 | -.004 | .000 | .783 | 1.277 |
| | impa | 3.466E-6 | .000 | .480 | 3.333 | .003 | .000 | .000 | .915 | 1.093 |
| | popa | .000 | .000 | .215 | 1.458 | .157 | .000 | .000 | .869 | 1.151 |
| | traa | -3.726E-8 | .000 | -.001 | -.004 | .997 | .000 | .000 | .926 | 1.080 |
| | sura | .000 | .000 | .340 | 2.236 | .034 | .000 | .000 | .818 | 1.222 |
| | proa | -8.587E-5 | .000 | -.145 | -.984 | .334 | .000 | .000 | .876 | 1.141 |

a. Variable dépendante : tcroi

يعد النمو الاقتصادي في الوقت الحالي من بين الاهداف الرئيسية التي تسعى الدول برمتها إلى تحقيقه سوءا المتقدمة منها أو النامية، إذ لا يمكن تصور عملية تنمية اقتصادية من دون تحقيق معدلات عالية ومستمرة من النمو الاقتصادي، فهو يكون بزيادة الدخل الفردي للسنة الحالية مقابل السنة الماضية، ويعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات التي تفرق بين تقدم الدول وتخلفها، والتجارة الخارجية بعملياتها الاستيراد والتصدير تحظى بأهمية كبيرة في عملية النمو الاقتصادي حيث أجمع الاقتصاديون على أهمية التصدير في دفع عجلة النمو الاقتصادي وأكثر من هذا حيث اعتبروا أن الصادرات محرك النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وذلك من خلال ما تقدمه للاقتصاد من جلب للنقد الأجنبي وتصريف للفائض من الانتاج.

والجزائر على غرار جميع الدول تطمح إلى تحقيق نمو اقتصادي يؤهلها إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي، ولكن هذا الطموح كان بالاعتماد على نشاط تصديري موحد، فصادرات النفط كانت تحقق أكبر نسبة دخل للدولة، والذي كان يتحدد سعره وكميته إلى حد كبير بعوامل خارجية مما جعل الاقتصاد الجزائري سريع التأثر بالتقلبات التي تحدث في أسواق النفط، إن الجزائر ومن خلال تركيزها تصدير النفط ونظرا للتذبذب الذي عرفته أسعاره ابتداءً من سنة 1986، كل هذا أرغم الدولة في اعادة النظر في وضعية الصادرات وبالتالي إعاقة الحركة التنموية ككل، كل هذا أرغم الدولة في إعادة النظر في وضعية الصادرات خارج المحروقات، ونظراً للمشاكل المذكورة سابقاً فلقد كان لمتخذي القرار جملة من الاجراءات والأساليب الرامية إلى ترقية هذا الأخير فقد تم تخفيض التعريفة الجمركية وضمان التصدير، وكذا منح المصدرين جملة من الامتيازات وتسهيل جميع الاجراءات الخاصة بالتصدير بغية الرفع من نسبة تصديرها.

كان لفكرة أثر تنمية الصادرات على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية موضوع دراسة للعديد من الاقتصاديين، كإبراز الأهمية الخاصة لمستوى الصادرات كمؤشر رئيسي على معدل النمو الاقتصادي إذ يسمح الفائض من الصادرات وهو من أحد محفزات النمو، بتحقيق استثمارات جديدة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني، ومن ثم رفع مستوى معيشة الأفراد، والذي يؤدي إلى تحسن المؤشرات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي لاسيما منها البطالة لتحقيق نمو أفضل ومستديم.

إن العمل على تنمية الصادرات خارج المحروقات من شأنه أن يساهم في تطوير بعض القطاعات التي تدعم الاقتصاد على غرار القطاع الزراعي الذي يعتبر العصب في اقتصاديات بلدان العالم، فالدولة التي تهتم بقطاعها الزراعي تضمن العيش الكريم لشعوبها من خلال تحقيق اقصى ما يمكن من الانتاج الزراعي، فهي دولة تنطلق من الاهتمام بمتطلبات الشعب وضرورة تحقيق مستوى معين من الأمن الغذائي ويمكن القول أنه مهما كانت خلفيات

الاستراتيجية التنموية المتبعة، فمن المفروض أن يحضى القطاع الزراعي بأهمية معتبره، كما تمثل زراعة الحبوب والقمح الخضروات في الجزائر إحدى الدعائم الأساسية للنشاط الزراعي في مناطق الشمال والغرب ومناطق الجنوب الشمالي، وذلك لما لها من تأثيرات وانعكاسات غذائية على المجتمع والاقتصاد والبيئة في مناطق تواجدها، وبالتالي تساهم هذه الزراعات الأساسية في دعم مسيرة نمو الاقتصاد.

وبناءا على ما سبق يتم طرح الاشكالية الرئيسية لهذه الدراسة بالشكل التالي :

- **كيف يمكن تنمية الصادرات الزراعية وما أثرها على النمو الاقتصادي الجزائري ؟**

ومن خلال هذه الاشكالية يستوجب طرح التساؤلات الفرعية التالية :

1. هل هناك علاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي؟
2. ما الضرورة الداعية لتبني استراتيجية تنمية الصادرات؟
3. ما دور القطاع الزراعي في اطار استراتيجية تنمية الصادرات خارج المحروقات؟
4. ما أثر تجارة المنتجات الزراعية على القطاع االتصديري الجزائري ؟

ومن خلال هذه الاسئلة يتوجب صياغة الفرضيات التالية :

1. هناك تأثير متبادل بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي حيث تعمل الصادرات خارج المحروقات من خلال تنويع مصادر الدخل إلى زيادة الدخل الوطني الامر الذي يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي ومن جهة أخرى يؤدي النمو الاقتصادي إلى تنويع الهياكل الانتاجية للدولة والرفع من القدرة على التصدير خارج المحروقات.
2. لا تزال نتائج استراتيجية تنمية الصادرات ضعيفة ، بالرغم من طول الفترة الزمنية منذ أن أعلنت الجزائر انتهاجها لهذه الاستراتيجية.
3. إن الإنتاج الزراعي يتزايد من سنة إلى أخرى ما يجعل صادرات هذا القطاع تعزز من أداء النمو الاقتصادي.
4. قد يكون لتجارة المنتجات الزراعية أثر سلبي على القطاع التصديري الجزائري، وهو ما يقودها إلى زيادة قيمة وارداتها الزراعية والغذائية مما يبطن من تبعتها الغذائية للدولة ويزيد من مديونيتها الخارجية.

**مبررات اختيار الموضوع :**

الأسباب الموضوعية :

- تتبوأ الجزائر لمؤهلات زراعية معتبرة، والتي تجعلها تتبوأ مكانه هامة في هذا القطاع.
- محاولة ابراز الوضعية الراهنة للقطاع الزراعي، ومدى قدرته على الصمود أمام التحديات العالمية، وكذا امكانية الاعتماد عليه كقطاع تصديري أساسي.

الأسباب الذاتية :

- الموضوع يدخل ضمن تخصص الباحث بالتالي فهو مهم من الناحية الذاتية كونه يساهم في الارتقاء بعملية التكوين.
- الميل الشخصي للموضوعات ذات الصلة بالقطاع الزراعي الجزائري.
- قيام الباحث بدراسة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس تحت عنوان "إصلاح القطاع الزراعي في ظل مساعي انضمام الجزائر غلى المنظمة العالمية للتجارة " خلال موسم 2013/2012 بجامعة الوادي.
- رغبة الباحث في توجيه رسالة تؤكد على ضرورة فاعلية القطاع الزراعي في تحقيق النمو الاقتصادي بالجزائر، واذا ما وجد لهذا القطاع الدعم والعناية اللازمة من طرف الدولة.

**أهداف الدراسة :**

إن الاهداف التي نصبوا إليها من خلال تناولنا لهذا الموضوع هي كالاتي:

- ابراز دور قطاع التجارة الخارجية والصادرات في رفع أداء النمو الاقتصادي .
- تقديم واقع للصادرات الزراعية الجزائرية.
- استعراض لدور القطاع الزراعي في تحقيق النمو الاقتصادي بالجزائر من خلال إسهامه في الصادرات الغير نفطية .

**أهمية الدراسة :**

تأتي أهمية دراسة أثر تنمية الصادرات الزراعية في تحقيق النمو الاقتصادي بالجزائر ، انطلاقا مما تلعبه الصادرات كمحفز للنمو الاقتصادي ، بحيث تعتمد الجزائر على الصادرات النفطية بشكل كبير في اقتصادها كذلك نسلط الضوء على إسهام القطاع الزراعي في النهوض بالاقتصاد الوطني خارج المحروقات.

**الدراسات السابقة :**

- دراسة مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر "حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة".

هذه الدراسة هي مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، حيث تنولت الاشكالية التالية : إلى أي مدى تسهم استراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية المعتمدة على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي بالجزائر؟

وتطرقت الدراسة إلى النمو الاقتصادي الذي يعتبر من أهم مؤشرات رفاهية المجتمع، بحيث تلعب الصادرات دورا أساسيا بوصفها محركا للنمو، وقد حددت هذه حالة الجزائر والتي تعاني من الأحادية في التصدير بالنظر لكون أن ما يفوق 95% من صادراتها عبارة عن النفط، لكن عملت الجزائر جاهدة لتنمية صادراتها غير النفطية من خلال العديد من الإجراءات، والتي تطرقت إليها الدراسة مثل إنشاء مؤسسات تعمل على المساعدة في ترقية الصادرات خارج المحروقات، كما شملت الدراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فنجد قدم نشأتها ثم تطرق إلى تطور عددها في الجزائر من 1994 إلى 2009 وتوزيعها الجغرافي والدور الفعال الذي تلعبه، وبالتالي يمكن المراهنة عليها في تنمية الصادرات غير النفطية من خلال البرامج التي تعمل على تأهيلها وترقيتها لتحسين النمو الاقتصادي الجزائري.

- دراسة وصاف سعيدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنمية الصادرات مع الاشارة إلى حالة الجزائر (2002).

الدراسة عبارة عن مداخلة ضمن الملتقى الأول حول "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية"، جامعة الأغواط، الجزائر، أيام 08- 09 أفريل 2002، تطرقت الدراسة إلى علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعملية التصدير، من خلال إبراز علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي، وسرد بعض الدراسات التي اختصت بالبحث في هذه العلاقة، ثم أبرزت الدراسة المتغيرات وظروف البيئة الدولية والتي أثرت على عملية التصدير في الدول النامية.

- دراسة عبد الرزاق بن هارون، استراتيجية ترقية الصادرات الغير نفطية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر "القطاع حالة التمور الجزائرية"، هذه الدراسة عبارة عن مذكرة في العلوم الاقتصادية، حيث ناقشت الاشكالية الرئيسية التالية : كيف يمكن تنمية الصادرات الغير نفطية على الجانب الزراعي بالنسبة للإنتاج التمور في تحقيق النمو الاقتصادي الجزائري ؟.

حيث أوضحت الدراسة علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي بالنسبة للدول النامية، ناقشت الدراسة مشاكل تنمية الصادرات الجزائرية، وكذلك إنجازات استراتيجية تنمية الصادرات بالجزائر، كما أولت الدراسة اهتمام للقطاع الزراعي ودراسته من جانب منتوج التمور والتجارة الخارجية لهذا المنتوج ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي.

- دراسة زهير عماري ، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة ( 2009/1980)، هذه الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، حيث عالجت المشكلة التالية: تشخيص المشكلة الغذائية والعلاقة التآلفية بين الموارد الزراعية وتأثيرها على الناتج ومدى كفاءة استخدامها في الجزائر؟

حيث عالجت الدراسة دالة الانتاج الزراعية وتطبيقاتها العلمية بكل أنواعها وقانون تناقص الغلة، كذلك واقع القطاع الفلاحي بالجزائر، كما تعرضت إلى الدور الاقتصادي للزراعة ومكانة الفلاحة وأهميتها في الاقتصاد الوطني، ناقشت برامج الدعم الفلاحي وسياسات الاصلاح المطبقة من طرف الدولة، كما تطرق الباحث إلى مجموعة من التحليلات الاقتصادية أهمها تحليل تطور إنتاج البطاطا، البقول الجافة، القمح، الحبوب...الخ، كما عالج الباحث نموذج قياسي لدالة الناتج الفلاحي، حيث توصل الباحث في دراسته أن دالة كوب دوغلاس هي الأنسب في تقدير دالة الانتاج الفلاحي الجزائري.

**الاطار الزماني و المكاني :**

تناولت الدراسة الفترة الممتدة ما بين 1980 إلى 2012 ( حجم العينة 32 سنة) وتقسم هذه الفترة إلى فترتين

1980-1991 : فترة ما قبل تطبيق استراتيجية تنمية الصادرات ؛

1992-2012 : فترة تطبيق استراتيجية تنمية الصادرات .

تتناول الدراسة الاقتصاد الجزائري .

**المنهج و الأدوات المستخدمة :**

منهج الدراسة وصفي تحليلي، بحث سنعمل على استخدام المنهج الوصفي في الفصل الاول لطرح بعض المفاهيم النظرية حول النمو الاقتصادي ودور استراتيجية تنمية الصادرات وخصائص الزراعة، أما المنهج التحليلي فاستخدم في الفصل الثاني لتحليل الزراعة الجزائرية والتجارة الخارجية للزراعة، كذلك سنعمل على الاستدلال بجملة من الأرقام وتحليلها والتعليق عليها، مستخدمين في ذلك بعض المؤشرات الاحصائية الوصفية والقياسية والتي تحصلنا عليها باستخدام برنامج SPSS 21.

**صعوبات البحث :**

صعوبة الحصول على بعض الاحصائيات الحديثة.

**محتوى البحث :**

قسمنا الدراسة إلى فصلين، الأول نظري ويظم ثلاث مباحث، المبحث الأول مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي، المبحث الثاني انعكاس تنمية الصادرات على النمو الاقتصادي، المبحث الثالث أهمية التنمية الزراعية وسبل ترقيتها.

أما الفصل الثاني فيظم ثلاث مباحث، المبحث الأول تحليل اقتصادي وصفي الزراعة الجزائرية، أما الثاني تحليل اقتصادي وصفي للتجارة الخارجية الزراعية الجزائرية، في حين خصصنا المبحث الأخير لتحليل الأثر القياسي للصادرات الزراعية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

**ملخص الدراسة :**

لقد أولت الحكومة الجزائرية اهتماما كبيرا في تبني استراتيجية وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات على إثر انخفاض الأسعار النفط سنة 1986 وهذا للتنويع من الصادرات من أجل المساهمة في النمو الاقتصادي الوطني، كما تلعب الصادرات دوراً أساسيا بوصفها محركا للنمو الاقتصادي وتعمل العديد من الدول على تنمية صادراتها والابتعاد عن الأحادية في التصدير والانتقال من قطاع تصديري تقليدي إلى قطاع تصديري غير تقليدي يرتكز على التصنيع من أجل التصدير، والجزائر والتي تعاني من الأحادية في التصدير بالنظر لكون أن ما يفوق 95 بالمائة من صادراتها يعتمد على البترول، واهتمت الدولة بالعديد من القطاعات قصد تنويع صادراتها والقطاع الزراعي شهد دعما كبيراً من الدولة باعتباره قطاع جد مهم، ونجد المحاصيل الزراعية من الحبوب والبقوليات التي تعتبر مصدرا هاما لدخل الفلاحين كما أن الأهمية الاقتصادية للمحاصيل الزراعية واضحة من خلال الطلب المتزايد عليها في الأسواق المحلية والخارجية وخاصة تلك الأصناف ذات النوعية الممتازة.

**Synthèse de l'étude :**

Le gouvernement algérien a accordé une grande attention à l'adoption d'une stratégie nationale de mise à niveau pour des exportations hors carburant suivre la baisse des prix du pétrole en 1986 et cette diversification des exportations afin de contribuer à la croissance économique nationale , est comme l'exportations jouent un rôle clé important de la croissance économique et d'exploiter un grand nombre de pays sur le développement des exportations et à l'extérieur l'unilatéralisme dans l'exportation et la transition d'un secteur traditionnel d'exportation dans le secteur de l'exportation est Traditionnellement basée sur la fabrication pour l'exportation , et l'Algérie , qui souffrent de l'exportation unilatérale en raison du fait que plus de 95 % de ses exportations dépendent de pétrole, l'état et concentré sur les autres secteurs afin de diversifier leurs exportations et le secteur agricole a vu un grand soutien de l'état comme un secteur très important , et nous trouver des cultures céréales et légumineuses agricoles , qui sont une source importante de revenus pour les agriculteurs et l'importance économique des cultures agricoles et clair à travers la demande croissante dans les marchés intérieurs et les étrangers , particulier les articles d'excellente qualité .

**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**

**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

**جامعة الشهيد حمّه لخضر بالوادي**

**كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**

**قسم العلوم التجارية**


مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

**التخصص: تجارة دولية**

# أثر تنمية الصادرات الزراعية على النمو الاقتصادي في الجزائر


**تحت إشراف الأستاذ:**

**لطفي مخزومي**

**إعداد الطالب :**

**عبد الكريم أوذيني**


**لجنة المناقشة**

| | | |
|---|---|---|
| **عقبة ريمي** | **أستاذ مساعد – أ – بجامعة الشهيد حمّة لخضر بالوادي** | **رئيسا** |
| **لطفي مخزومي** | **أستاذ مساعد – أ – بجامعة الشهيد حمّة لخضر بالوادي** | **مشرفا ومقررا** |
| **عصام جوادي** | **أستاذ مساعد بجامعة الشهيد حمّة لخضر بالوادي** | **مشرفا مساعدا** |
| **لخضر بن عمر** | **أستاذ مساعد – أ – بجامعة الشهيد حمّة لخضر بالوادي** | **ممتحنا** |

**السنة الجامعية: 2015/2014**